الأمم المتحدة

A/58/PV.40

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٤٠
الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

في غياب الرئيس، شغل السيد فان دين بيرغ (هولندا)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/58/333)

السيدة كانغ كيونغ – هوا (جمهورية كوريا) (تكلمت بالانكليزية): يعرب وفدي عن ترحيبه بإتاحة هذه الفرصة لاستعراض متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت العام الماضي في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو. ولا توجد مسألة أهم لرفاه العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل من مسألة الطفل. والواقع أن ''عالما صالحا للأطفال''، كما يطلق على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، من شأنه أن يكون أصلح عالم للجميع. وسيشكل إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في هذه الوثيقة إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عقدت جمهورية كوريا العزم على تحقيق تلك الأهداف كاملة.

وقد تمخضت الدورة الاستثنائية والتحضيرات التي أدت إليها عن زيادة توطيد التوجه الجديد في فكر السياسات العامة المتعلقة بالطفل في جمهورية كوريا. فقد كان التركيز في الماضي على تقديم الدعم للأطفال المحتاجين. غير أن تنقيح قانون رفاه الطفل لعام ٢٠٠٠ في بلدنا شكل تحولا نحو حقوق الطفل بصفة عامة. وتأسس هذا التحول كذلك بوضع الخطة الشاملة لحماية الطفل وتربيته، التي نشرت في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، أي يوم الطفل، عشية انعقاد الدورة الاستثنائية.

وتضم الخطة الشاملة أوثق عناصر ''عالم صالح للأطفال'' صلة بالمجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحسين في جمهورية كوريا، وهي منظمة بحيث تضيف إلى المنجزات التي تحققت حتى الآن. وتغطي الخطة ٤٨ تدبيرا في خمسة مجالات هي: تعزيز حقوق الطفل، والنهوض بصحة الطفل ورفاهه، وتعزيز سلامة الطفل، وحماية الطفل من البيئات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-57374 (A)

الضارة، ودعم التربية السليمة للطفل. وللإشراف على تنفيذ هذه الخطة، أنشئت لجنة حماية الطفل وتربيته، المكونة من ١٣ مسؤولا برتبة نائب وزير من الوزارات والدوائر ذات الصلة، لكي تضع برامج سنوية لتنفيذ الخطة والاضطلاع باستعراضات منتظمة للإنجازات.

ومن بين هذه التدابير الـ ٤٨، يجدر بصفة خاصة الإشارة إلى مؤشر تطور حقوق الطفل، وذلك لما ينطوي عليه من آثار شاملة على صنع السياسات. وتتسم البيانات ذات الصلة بأهمية حيوية لوضع سياسات فعالة، كما جاء في ''عالم صالح للأطفال'' وتأكد كذلك في توافق آراء بالي، أي نتائج التشاور الوزاري السادس بشأن الأطفال في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وقد كلفت حكومتي لذلك معهد الصحة والشؤون الاجتماعية بإعداد مؤشر حقوق الطفل. فقد افتقر النظام الحالي لجمع المعلومات إلى تصنيف موحد لفئات عمرية للطفل، ومن ثم فهو غير كاف لأن يشمل جميع الأطفال وجميع المجالات في إطار اتفاقية حقوق الطفل. ومن شأن المؤشر الجديد أن يؤدي إلى تحسينات هائلة في جمع المعلومات ذات الصلة بالطفل. وسيشكل الأساس لإصدار ورقة بيضاء عن حقوق الطفل، تنشر كل خمس سنوات بدءا بعام ٢٠٠٥.

ومن بين مجالات الأهداف الأربع الرئيسية المفصلة في ''عالم صالح للأطفال''، أود أن أركز على التعليم، الذي حدده توافق آراء بالي أيضا بوصفه الحتمية الكبرى في الوفاء بالالتزامات المقطوعة فيما يتعلق بالطفل.

وقد أولي التعليم دائما أرفع الأولويات في جمهورية كوريا، وتصدر المواطنون المتعلمون حملة التنمية الاقتصادية والنمو الديمقراطي في البلد. والفرص المتاحة للأطفال واسعة بالفعل وتزداد اتساعا. فالأولاد والبنات يتمتعون حاليا على قدم المساواة بحق التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات. ومعظم الأطفال ينتقلون إلى المدرسة الثانوية. والتفاوت قليل بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. وفي عام ٢٠٠١، تقدمت نسبة ٦٧,٦ في المائة من البنات و ٧٣,١ في المائة من الأولاد للالتحاق بالكليات عقب التخرج من المدرسة الثانوية.

وتركز الحكومة حاليا على تحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة التفرقة على أساس نوع الجنس في محتوى التعليم. وأعد منهج يقوم على المساواة بين الجنسين للتعليم الابتدائي والثانوي. كما يجري تعزيز برامج تدريب المعلمين القائمة على المساواة بين الجنسين. وتلتزم جمهورية كوريا التزاما كاملا بتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم وعن طريقه، وستواصل بذل جهودها في هذا الصدد.

ونرى كذلك أن تمكين المرأة من الأهمية بمكان في تعزيز حقوق الطفل ورفاهه. ولتدابير تمكين المرأة من قبيل تعزيز حماية الأمومة ورعاية الطفل خارج المترل تأثير مباشر على نمو الأطفال بشكل صحي. ولذلك فإن وزارة المساواة بين الجنسين، التي أنشئت في ٢٠٠١، تعمل عن كثب مع وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية وغيرها من الدوائر ذات الصلة على وضع سياسات تزيد إلى أقصى حد المزايا التي يتمتع بها كل من المرأة والطفل.

ومن محاور التركيز الأخرى للنهوض بقطاع التعليم محور الأطفال ذوي الإعاقات. وتشكل التدابير في هذا المجال جزءا هاما من البرنامج الوطني لتعزيز رفاه المعوقين، الذي أنشئ عام ١٩٩٨. وتشمل المرحلة الثانية للبرنامج حاليا، وتمتد للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، تدابير لتزويد الأطفال المعوقين بتعليم جيد النوعية يلائم عصر المعلومات القائم على المعارف، وللتوسع في المدارس النموذجية بغرض توفير تعليم احتوائي، ولتحسين مراكز دعم الأطفال المعوقين، ولتوفير

الكتب الدراسية الملائمة لاحتياجات الأطفال الذين يعانون إعاقات بصرية.

وبينما تقوم جمهورية كوريا بتشجيع أهداف ''عالم صالح للأطفال'' في الداخل، فهي أيضا تشارك بنشاط في المبادرات الإقليمية والعالمية المعنية بالطفل. وليس الإجراء الذي اتخذه الاجتماع المشترك بين أوروبا وآسيا بشأن رفاه الطفل ومبادرة الاجتماع المشترك بين أوروبا وآسيا لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال سوى بعض المنتديات التي تبادلنا فيها مؤخرا تجاربنا وسياساتنا مع الآخرين بشأن المسائل المعلقة المرتبطة بالأطفال.

وتضم برامج جمهورية كوريا للمعونة الإنمائية الرسمية أيضا مشاريع للأطفال في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك تشييد المدارس الابتدائية والمستشفيات، وتعزيز مشاريع الصحة الخاصة بالأطفال، وإيفاد أخصائيين في طب الأطفال والولادة. ونرجو أن تسهم تلك الجهود في النهوض برفاه الطفل وتحقيق أهداف ''عالم صالح للأطفال'' في هذه المنطقة.

وأخيرا، تؤيد حكومة كوريا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الطفل تأييدا كاملا. ونشيد بصفة خاصة بتفاني منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالتعاون مع غيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، في مد يد العون لأشد أطفال العالم ضعفا واحتياجا. وما برحنا ندعم الأنشطة التي تقوم بها في الميدان بالمساعدة المالية والمادية. ويعزى نجاح الدورة الخاصة بدرجة كبيرة إلى تفاني اليونيسيف بوصفها أمانة للدورة. وبالمثل، يدعو النجاح في تنفيذ ''عالم صالح للأطفال'' لاستمرار مشاركتها النشطة في مجالات الدعوة والتدخل الإنساني وتقديم المساعدة الإنمائية من أجل الطفل. ومن شأن هذه المشاركة التي تقوم بها، بالتعاون مع غيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة واستكمالا ودعما لجهود الدول الأعضاء، أن توفر اللبنات اللازمة لتشييد عالم صالح للأطفال.

السيد بوفا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به أمس وفد بيرو نيابة عن بلدان مجموعة ريو.

وتعطي حكومة جمهورية باراغواي أولوية لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين، لا سيما تلك المتصلة بالمقاصد والأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢. كما أن الوثيقة التي تمخضت عنها الدورة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق) أكدت مجددا التزام المجتمع الدولي بتنفيذ ما تبقى من البرامج والمهام التي حددها مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، المعقود في عام ١٩٩٠.

وينبغي أن نلاحظ أن الدورة الاستثنائية ضمت لأول مرة وفودا تتكون من أطفال ومراهقين بوصفهم أعضاء رسميين، وشاركت فيها أكثر من ٤٠٠ امرأة من أكثر من ١٥٠ بلدا. وحُدِّدت مقاصد وأهداف في أربعة مجالات عمل ذات أولوية - تعزيز الحياة الصحية؛ وتوفير تعليم جيد النوعية؛ وضرورة حماية الأطفال والمراهقين من سوء المعاملة والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - بهدف تعزيز التزامات البلدان بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥ وتوفير زخم جديد لذلك الالتزام، من خلال تحديد أهداف أساسية وملموسة متوسطة الأجل لعام ٢٠١٠.

وينبغي أن نسعى أيضا إلى إدماج الأهداف الدولية في خطط وسياسات الحكومات الوطنية. وفي هذا الصدد، اتفقنا على أن ننهي في آخر عام ٢٠٠٣ صياغة وتعزيز خطط عمل وطنية وإقليمية مصممة للأطفال بمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأطفال

والمراهقون، الذين ينبغي أن تؤخذ آراؤهم في الحسبان في كل المسائل التي تؤثر عليهم.

وفي هذا السياق، أود اغتنام هذه الفرصة لأعلن أن باراغواي أعدت مؤخرا خطة وطنية للأطفال والمراهقين واعتمدتها، وهي خطة قصيرة الأجل مدتها خمس سنوات تغطي الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، تتمشى مع السياسة الوطنية للطفولة والمراهقة، التي صيغت لتغطي ١٠ سنوات، من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣، والتي لها أهداف أكبر وأطول أجلا وتهدف إلى إحداث تنمية شاملة وجوهرية في ذلك القطاع الكبير من المجتمع، الذي يمثل نحو ٤٧ في المائة من سكان باراغواي.

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل حدث تقدم هام في باراغواي بالنسبة لنظام حماية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين. وفي ذلك الصدد، يمثل قانون الطفولة والمراهقة الإطار التنظيمي الرئيسي لحماية حقوق الأطفال. فهو يفرض مذهب حماية شاملة ويتضمن مبدأ خدمة مصالح الأطفال على أفضل وجه، وذلك تمشيا مع اتفاقية حقوق الطفل.

وعلى غرار ذلك، صدقت باراغواي على الصكوك الرئيسية لنظم البلدان الأمريكية والنظم العالمية لحماية وتعزيز حقوق الأطفال، بما فيها البروتوكول الاختياري الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل، المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال. وبالمثل، تشجع الأمانة الوطنية للطفولة والمراهقة اتخاذ تدابير تهدف إلى المصادقة في وقت مبكر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، المتعلقة بالحد الأدنى لسن الدخول إلى سوق العمل، التي وافق عليها بالفعل كونغرس باراغواي وهي معروضة الآن على مجلس النواب.

وفي هذا الميدان، توجد إشارات مواتية في باراغواي. فمن جهة، اجتازت الجهود والآليات اللامركزية لحماية وتشجيع وتنمية جميع الأطفال والمراهقين المرحلة التجريبية ويجري الآن تمويلها وتقييمها بصورة دائمة. وأشير هنا إلى مجالس الطفولة التابعة للبلديات، التي تهدف إلى حماية مصالح الأطفال على أفضل وجه، وإلى تطبيق السياسات العامة على صعيد الحكومات المحلية في جميع أنحاء البلد، مع الوكالات اللامركزية التي تتبع الإدارة المركزية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلية المعنية بالأطفال والمراهقين. ومن الأمثلة الملموسة في هذا الصدد الالتزام بتنفيذ برنامج لتوفير زجاجة حليب لكل طفل في المدارس الابتدائية. ويُبذل حاليا جهد متجدد في الإدارة المركزية المسؤولة عن هذا البرنامج، الذي يتوقع أن يشمل ٣٠٠ ٠٠٠ طفل.

إلا أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله. وفي هذا الصدد، لا يسعنا أن نغفل ذكر قلقنا البالغ تجاه عدد الأطفال والمراهقين الذين ما زالوا يعيشون في الشوارع في حالة ملحة دون الحصول على الحد الأدنى من التعليم، ويتعرضون لجميع أنواع الأذى والتجاوزات. ونشعر بالقلق أيضا تجاه معدلات التسرب من المدارس نتيجة للدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة وحمل البنات وهن في سن الدراسة.

وفي ميدان التعليم ، أود أن أؤكد مجددا التزام باراغواي الراسخ بتعزيز إصلاح التعليم، الذي لا يهدف إلى تصميم تدريب شامل للأطفال والمراهقين يفي بالاحتياجات والتحديات الراهنة فحسب، بل يسعى أيضا إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد النظام التعليمي الشحيحة. ولذلك، إن حكومة باراغواي، إدراكا منها أن التعليم والتدريب الشامل للأطفال والمراهقين ضروريان للتنمية والتمتع بالكرامة الإنسانية، اقترحت زيادة إنفاقها الاجتماعي من خلال استراتيجيات ابتكارية من شأنها أن تكسر حلقة الفقر.

السيد شايمونكول (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره عن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/58/333)، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢. ومن دواعي سرورنا أن نعلم أنه مر عام ببداية جيدة على تطبيق خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية، المعنونة ''عالم صالح للأطفال''. (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق)، التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية. وتؤكد تايلند مجددا التزامها بالسعي إلى تحقيق مجالات أهداف خطة العمل الأربعة: تعزيز الحياة الصحية؛ وتوفير التعليم الجيد؛ وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتولي تايلند أولوية عليا لحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف. وسعت حكومة تايلند جاهدة إلى منع وقمع جميع أشكال استغلال الأطفال، لا سيما الاتجار بالأطفال. وبالإضافة إلى تعزيز التدابير التشريعية، اعتمدنا سياسة وخطة عمل وطنيتين لمنع وقمع الاتجار بالنساء والأطفال مع نهج متكامل وشامل لمعالجة هذه المشكلة، لا سيما أسبابها الجذرية. فضلا عن ذلك، كُرِّس اهتمام خاص لتعليم البنات. وقد وفرنا التعليم، الرسمي وغير الرسمي، والتدريب المهني للبنات بغية تمكينهن. وتجدر الإشارة إلى أن روح شراكة ثابتة بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، قد صيغت لضمان بذل كل جهد للنهوض بأطفال تايلند وحمايتهم.

وينبغي التعاون الدولي لمنع الاتجار بالأطفال والقضاء عليه، وقد أقامت تايلند تعاونا وثيقا مع منظومة الأمم المتحدة وحكومات البلدان في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية – أعني جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا وميانمار – لزيادة التعاون لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في المنطقة. وعلى الصعيد الثنائي، أبرمت تايلند أيضا، في أيار/مايو ٢٠٠٣، اتفاقا مع كمبوديا بشأن قمع الاتجار بالنساء والأطفال وبشأن تقديم المساعدة لضحايا الاتجار.

على نحو ما ذُكر في تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، يسعد تايلند أن تيسر حل الصراعات من خلال توفير مكان لمحادثات السلام للأطراف المتصارعة. وإننا مسرورون بصفة خاصة لأن مباحثات السلام الأخيرة في تايلند قد أفضت إلى إعادة التأكيد على الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف المعنية بالامتناع عن استخدام الأطفال تحت سن الثامنة عشرة في القتال والامتناع عن تجنيد الذين تقل أعمارهم عن السابعة عشرة.

ويود وفدي أن يؤكد على أهمية الطابع العالمي لاتفاقية حقوق الطفل، التي تضم الآن ١٩٢ دولة طرفا. كما أننا نرحب بتزايد عدد البلدان التي انضمت إلى البروتوكولين الاختياريين. وتايلند، بوصفها طرفا في اتفاقية حقوق الطفل منذ سنة ١٩٩٢، ترحب بتوسيع اللجنة المعنية بحقوق الطفل، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها على نحو أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي في الشواغل المتعلقة بتزايد عبء العمل ومشكلة التراكم التي تواجه اللجنة، وهو ما يؤثر حاليا على فعالية اللجنة في معالجة الشواغل العالمية بشأن القضايا المتعلقة بالأطفال. وبناء على ذلك فإننا نود أن نؤيد جهود اللجنة الرامية الى تحسين أساليب عملها وإدارتها من أجل التعامل مع التحديات التي تواجهها بطريقة أفضل. وعلينا ألاّ ننسى أن فعالية اللجنة أمر أساسي لتحقيق ''عالم صالح للأطفال''.

السيد داكال (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود، بادي ذي بدء، أن أشاطر المتحدثين الذين سبقوني في

الإعراب عن تقدير وفدي الخالص للامين العام على تقريره الشامل (A/58/333) بشأن متابعة نتائج دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل.

يود وفدي أن يعرب أيضا عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح على تقريره التحليلي بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح (A/58/328).

إن الإنسانية في سعى دائم إلى تحقيق السلام والرفاهية والعدالة للجميع. ويجب أن يكون الأطفال محور ذلك السعى، لأنهم مستقبل مجتمعاتنا. ولكي يصبحوا مواطنين مثقفين يتمتعون بصحة جيدة ومنتجين، يجب أن يتوفر لهم الحق في التعليم المناسب والمرافق الصحية الملائمة وبيئة اقتصادية واجتماعية مواتية.

واليوم هناك ملايين الأطفال ضحايا للفقر والأمية والمرض والصراع المسلح في جميع أرجاء العالم. وما زال هناك أحد عشر مليون طفل يموتون كل عام، معظمهم نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها أو معالجتها. وظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كذلك يحصد أرواح الملايين من الأطفال الأبرياء. والفظائع والأعمال الوحشية المرتكبة ضد الأطفال مستمرة بلا هوادة في مناطق الصراع.

وهذا يجب أن يتغير تماما. ولدينا مجموعة من مخططات العمل العالمية. وقد وضعت اتفاقية حقوق الطفل معايير عامة لتهيئة بيئة أفضل للأطفال. وتحدد الأهداف الإنمائية للألفية والإعلان بشأن ”عالم صالح للأطفال“ تدابير لتغيير العالم لمصلحة الأطفال وبمشاركة الأطفال في إطار محدد زمنيا. كما أن توافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ يعززان هذه الأهداف وغيرها من الأهداف الأخرى.

علينا أن نجمع مواردنا وطاقاتنا لتنفيذ تلك المخططات لكي نحمي حقوق الأطفال ونحسن وضعهم في المجتمع. إن الطبيعة المتعددة الأبعاد لمشاكل الأطفال تتطلب أن نبذل جهودا متسقة ومتضافرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتعرب نيبال عن تقديرها للأمم المتحدة على مساعيها لبناء برنامج مشترك للعمل ولتحقيق التلاحم والتعاون اللذين تمس الحاجة إليهما.

إن المهمة التي أمامنا مهمة هائلة. فأهداف تخفيض نسبة الفقر إلى النصف وتوفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال بحلول ٢٠١٥، وغير ذلك من الأهداف العالمية المتفق عليها، أهداف جديرة بالثناء وسليمة بل وطموحة. غير أن العمل الاعتيادي لن يوصلنا إلى المكان الذي نريده. وعلينا أن نستجمع مزيدا من الإرادة السياسية من أجل إنجاز مهمتنا ومضاعفة جهودنا لتحقيق تلك الأهداف.

إن نيبال ملتزمة التزاما كاملا بحماية حقوق الطفل وتعزيز نموه. فقد أصبحنا طرفا في عدد من صكوك حقوق الطفل الدولية والإقليمية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، المعنية بالحد الأدنى لسن العمل، ورقم ١٨٢، المعنية بأسوأ أشكال عمل الأطفال. وقد وقّعت نيبال بالفعل على كلا البروتوكولين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. وكذلك قدمنا تقريرنا الموحد الذي يضم التقريرين الدوريين الثاني والثالث، كما نصت على ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

ولترجمة تلك الالتزامات إلى واقع يساهم في تحسين مركز الأطفال، فإن نيبال اتخذت عدة تدابير تشريعية وتدابير متعلقة بوضع السياسات وأخرى إدارية. ويكفل دستور مملكة نيبال لعام ١٩٩٠ حماية الأطفال ومصالحهم ويمنع الاتجار بالبشر والرق وعبودية الأرض أو التشغيل القسري.

وينص قانون الأطفال لعام ١٩٩٢ على حقوق الطفل بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل ويحدد تدابير لحمايتها. والقانون المتعلق بعمل الأطفال لعام ١٩٩٩ – الحظر والمكافحة – يمنع تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة. وهناك أيضا عدة أحكام في القانون المدني لحماية مصالح الأطفال.

ووضعنا خطة عمل استراتيجية لمعالجة المشاكل في سبعة قطاعات مختلفة، بما في ذلك العمل العبودي للأطفال؛ والأطفال الذين يجمعون الخرق؛ والأطفال الذين يعملون خدما في المنازل؛ والأطفال في المناجم؛ والأطفال في قطاع السجاد؛ والاتجار بالفتيات والاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل. وهناك تركيز خاص على تشجيع أسلوب الحياة الصحي؛ وتوفير التعليم الجيد؛ وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف؛ ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

وأعدت خطة رئيسية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٧ وجميع أشكال عمل الطفل بحلول عام ٢٠١٠. والهدف الرئيسي للخطة الخمسية العاشرة التي يجري تنفيذها هو الحد من الفقر من خلال التدخلات في قطاعات التعليم والصحة والصرف الصحي والتنمية الريفية. وترمي الخطة إلى رفع نسبة محو الأمية إلى ٦٣ في المائة وزيادة التسجيل في المدارس بشكل كبير. وتوفير التعليم الأساسي المجاني للجميع، والكتب الدراسية المجانية للفتيات الطالبات في ذلك المستوى؛ وكذلك المنح الدراسية لـ ''الداليت'' والأطفال المحرومين هي بعض الميزات الرئيسية لاستراتيجيتنا الجاري تنفيذها الآن في قطاع التعليم منذ بعض الوقت.

وقد أُدخلت في بلدنا منذ زمن الخدمة الصحية المتكاملة التي توفر الرعاية الصحية الأولية، والتخطيط الأسري والتحصين. وقد تم تحصين ما يزيد عن ٩٠ في المائة من أطفال بلدنا. وركزنا على توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية. وتلك البرامج جزء لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الحالة العامة للأطفال. وكجزء من استراتيجيتنا العامة، يجري أيضا تنفيذ خطة عمل وطنية شاملة للأطفال، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ولتنفيذ تلك البرامج أنشأت نيبال وزارة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية وغير ذلك من الأطر المؤسسية اللازمة. وأُنشئت لجنة حقوق الإنسان، ولجنة المرأة ودوائر الأحداث في المحاكم المحلية لحماية حقوق الأطفال. وأنشئ أيضا مجلس مركزي رفيع المستوى ومراكز فرعية في جميع المقاطعات الـ ٧٥ لرعاية الطفل وتعزيز حقوقه ولتعبئة المجتمعات المحلية والموارد لمواجهة المشاكل التي يواجهها الأطفال على مستوى المقاطعة.

إن حكومة جلالة الملك تعمل بتعاون وثيق مع جميع الأطراف المؤثرة في الداخل والخارج للتمكين من تنفيذ مختلف البرامج الإنمائية التي تستهدف رعاية الأطفال. وقد سعت إلى المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تلك الأنشطة.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد قمنا بتوقيع اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، واتفاقية منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا في مؤتمر القمة الحادي عشر لجنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذي عقد في كاتاماندو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وهذه الاتفاقيات ستكمل الجهود العالمية والوطنية المبذولة من أجل تهيئة عالم صالح للأطفال.

وبالرغم من تلك الجهود، ما زال الفقر منتشرا وما زال الأطفال يعانون في نيبال. فقد أدت حركة التمرد الماوية إلى زيادة الحالة سوءا. ويعمل الماويون على تقويض الجهود الإنمائية التي نحن في أمس الحاجة إليها، وعلى تدمير الهياكل الأساسية كما يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا. ونيبال، أحد أقل البلدان نموا، تحتاج إلى السلم لتتمكن من تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة التي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال وتعزيز التنمية. وتسعى الحكومة إلى تسوية المشكلة الماوية من خلال الحوار، بينما تعمل في الوقت نفسه على اتخاذ التدابير لحماية الحياة والملكية من العنف الماوي وحماية الحرية والتحرر من طموح المتمردين إلى تدمير الديمقراطية.

تحتاج نيبال إلى مزيد من التعاون المالي والفني من جانب شركائها الإنمائيين من أجل تنفيذ مختلف السياسات والبرامج ومن أجل تحسين حالة الأطفال. كذلك فإن المساعدة جوهرية في المشاريع ذات الأثر السريع في المناطق المتضررة من الماويين من أجل تزويد الشعب بالخدمات الأساسية. وأظهر تقرير نشر مؤخرا، وقدم أيضا في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن مواردنا والمستوى الحالي للمساعدة الخارجية بعيدان جدا عن أن يكونا كافيين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

في الختام، من واجبنا بوصفنا آباء وأمهات وشيوخا حكماء، أن نوفر للأطفال متطلبات الحياة الأساسية والفرصة للحصول على تعليم جيد النوعية، والخدمات الصحية والبيئية التي تمنحهم الحب والرعاية. يجب ألا نسمح للزخم الذي نشأ عن مختلف المؤتمرات بخصوص تلك المواضيع أن يفتر.

السيدة أحمد (السودان): مما لا شك فيه أن حقوق الطفل ظلت تحتل مكان الصدارة منذ انعقاد قمة الطفل في عام ١٩٩٠، وتظفر بالنصيب الأوفر من اهتمام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والباحثين، في إطار الحرص على تنمية طاقات وقدرات الطفل وتلبية احتياجاته الأساسية، من خلال محيط الأسرة الآمن، وضمان رفاهه وتسليحه بالعلم والخُلق، ليكون أساسا صالحا لأجيال المستقبل. كذلك فقد ازداد الاهتمام ببرنامج العمل المتعلق بالطفل بعد اعتماد وثيقة ''عالم صالح للأطفال''، إذ أن تنفيذ برنامج العمل الوارد في هذه الوثيقة من شأنه الإسهام في تحقيق رفاه الطفل وتعزيز حقوقه.

إن التعاون الدولي يظل له الدور الكبير، خاصة في مساندة ودعم الدول النامية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، خاصة من ناحية اتباع نهج عملي وإيجابي من شأنه معالجة المعوقات، والوفاء بالالتزامات المالية المتفق عليها دوليا، وابتكار طرق عملية لتسريع تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من برنامج العمل، وتجديد الإرادة السياسية على المستويين الدولي والوطني. إذ أن استمرار الوضع الراهن الذي نسعى جميعا للتغلب عليه سيفضي لا محالة إلى زيادة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل الدول وفيما بينها، بشكل لا يتيح للبلدان الفقيرة الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي توفرها العولمة، الأمر الذي يعني مزيدا من التهميش للدول النامية وبشكل خاص أقل الدول نموا، علاوة على استمرار عبء الديون وخدمتها على تلك الدول، في وقت يزداد فيه انتشار سوء التغذية والأمراض القاتلة مثل الملاريا والإيدز خاصة في أفريقيا.

لقد استعرض وفد بلادي في بيانه أمام اللجنة الثالثة الجهود الوطنية في مجال حماية وتعزيز رفاه الطفل وحقوقه. ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا وشكرنا للتقرير المقدم من الأمين العام بشأن متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية

بالطفل. ونحن نؤكد على ما ذهب إليه التقرير من أن عملية المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى تمثل مجتمعة جدول أعمال جامعا للتنمية، هدفه الشامل هو القضاء على الفقر.

وذكر تقرير الأمين العام أيضا التعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيسيف على إعداد تقرير رئيسي عن حالة الأطفال في أفريقيا. ويرى وفد بلادي أن من شأن هذا التقرير التوعية بأوضاع الأطفال في أفريقيا باعتبارهم من أكثر الفئات تضررا ومن أضعفها، وذلك نتيجة لتعرضهم لأشكال متعددة من المعاناة مثل الأمراض المستوطنة كالملاريا والإيدز، ولارتفاع نسبة الوفيات بينهم نتيجة لسوء التغذية والآثار المترتبة على النزاعات المسلحة. لذلك يرى وفد بلادي أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، أثناء إعداد التقرير، ضرورة أن يكون شاملا لكافة العوامل المؤثرة على حياة ورفاه وحقوق الطفل الأفريقي.

من جانب آخر، تطرق تقرير الأمين العام لإجراءات المتابعة التي تضطلع بها بعض المنظمات الإقليمية، إذ اعتمد مؤتمر القمة العربي قرارا شاملا في آذار/مارس ٢٠٠٢ تحت عنوان ''عالم عربي صالح للأطفال'' تمشيا مع الأهداف الواردة في خطة العمل الواردة في وثيقة الدورة الاستثنائية، كما اعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي في أيار/ مايو ٢٠٠٣ قرارا بشأن رعاية الطفل وحمايته في العالم الإسلامي، وأشار القرار إلى خطة العمل الواردة في وثيقة الدورة الاستثنائية بوصفها مرجعا للإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء في المنظمة.

يود وفد بلادي أن تتضمن التقارير المستقبلية للأمين العام عن أعمال المتابعة رؤية شاملة وتحليلية بشأن تنفيذ برنامج العمل على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك بالتركيز على مجالات الأهداف الرئيسية الأربعة بهدف تحديد المشاكل والقيود وتقديم توصيات عملية. كذلك يولي وفدي أهمية خاصة للدراسة التي يعكف الأمين العام على إعدادها بشأن العنف المرتكب ضد الأطفال، وفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة. وفي هذا الصدد يتطلع وفد بلادي لأن تكون الدراسة شاملة لكافة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى ارتكاب العنف ضد الأطفال، وبشكل خاص انتشار الفقر والأمراض، والاستغلال التجاري والجنسي للأطفال واستخدامهم في البغاء، ومعاناة الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، لا سيما تعرضهم للإيذاء والتقتيل والتشريد تحت الاحتلال الأجنبي.

ويود وفد بلادي في الختام، أن يكرر الإعراب عن تقديره للجهود التي يضطلع بها الأمين العام ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل خاص منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتحقيق الرفاهية للأطفال وتعزيز حقوقهم عبر الإسهام في ترجمة وثيقة ''عالم صالح للأطفال'' إلى حقيقة على أرض الواقع، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الخاص بتلك الوثيقة. كما نكرر الإعراب عن تقديرنا للمبادرات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد.

السيد كوفيند (الهند) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/58/333). وقد اطلعنا على هذا التقرير باهتمام.

إننا نفهم أن أول تقرير متعمق للأمين العام بشأن هذا الموضوع لن يقدم إلا في عام ٢٠٠٦. وهذا أمر نتفهمه، حيث أن التقدم أو عدمه، يمكن استعراضه بعد إتاحة وقت كاف للعمل. ومع ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٥٧/١٩٠، تقديم تقرير هذا العام بغية تحديد المشاكل

والقيود التي تعيق إحراز التقدم. وهذا التقرير من شأنه أن يمكِّن الدول الأعضاء من التركيز على النواحي التي تقتضي تعزيز الالتزام بها.

لقد اعترفت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في العام ٢٠٠١، بأن الموارد الموعود بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في العام ١٩٩٠، لم توفر في الواقع. وبناء على ذلك، كرست الدورة فصلا خاصا لتعبئة الموارد. وكان ذلك على أساس إدراك أن التنفيذ لن يكون ممكنا بدون تخصيص المزيد من الموارد، سواء في السياق الوطني أو الدولي. وقد قطعت البلدان المتقدمة النمو عددا من التعهدات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الثنائية الرسمية، والوصول إلى الأسواق، وذلك ضمن برنامج العمل الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية.

وتقرير الأمين العام لا يشير إلى قيود أو مشاكل معينة تبيَّنت فيما يتعلق بالتعهدات التي قطعت في الدورة الاستثنائية. ويتضمن التقرير حثا عابرا لجميع الدول على متابعة توافق آراء مونتيري بشأن زيادة التمويل من أجل التنمية. وإلى جانب ذلك، لا يوجد تحليل يوضح ما إذا كانت الحركة، خلال العام ونصف العام الماضيين، في الاتجاه الصحيح أم لا. ومثل هذا التحليل كان من الممكن أن يساعدنا على تفهم أية قيود ومشاكل محتملة. وهناك عدد من الدراسات التي أثبتت حدوث ازدياد في سرعة النمو بفعل توظيف استثمار بسيط في مجالات صحة الرضع والأطفال، وتغذيتهم، وتربيتهم. وقد أظهرت دراسة أُجريت في الهند أن استثمار دولار واحد في طفل، يؤدي إلى ادخار ٢٧ دولارا في المستقبل، في الرعاية الصحية، والعلاج الطبي، والمساعدات الحكومية ونقص المساهمة الاقتصادية. إننا نرى أنه صحيح تماما، أن تخفيف الفقر ينبغي أن يبدأ بالأطفال. فالاستثمار في الأطفال استثمار في المستقبل.

إن الهند لديها أكبر عدد من السكان الأطفال في العالم. ونحن نعي جيدا البُعد الهائل لهذا التحدي. وإنجازاتنا إزاء جميع المؤشرات الخاصة بالأطفال خلال العقد الماضي كانت إيجابية. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال الذين يولدون أحياء، من ١٤٦ في الألف في عام ١٩٦٠، إلى ٧٠ في الألف في عام ٢٠٠٠. وقد انخفضت باطراد معدلات حالات نقص التغذية الشديدة والمتوسطة لدى الأطفال في الفترة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠. وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٣٨ في المائة في عام ١٩٥١ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. كذلك، ازداد الحصول على مياه الشرب النقية بنسبة عالية، من ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٠، إلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. ونحن ندرك أنه ما زال أمامنا طريق طويل، وإننا ملتزمون بضمان حقوق كل طفل في بلدنا، وبحمايته وتأمين نموه الكامل.

إننا نحاول تحقيق أقصى وأعمق أثر لبرامجنا الخاصة بالأطفال. وبرنامج خدمات تنمية الأطفال الموحَّد، وهو أكبر برنامج لرعاية الأطفال في العالم، يوفر خدمات الرعاية في طور الحضانة لأكثر من ٣٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم من يوم الولادة إلى ٦ سنوات، وهم من أطفال الفئات ذات الدخل المحدود. وبجهودنا المبذولة لتوسيع خدمات البرنامج، وبالتركيز القوي على صحة المواليد والمحافظة على حياتهم، بما في ذلك الرعاية المترلية المقدمة من العاملين الاجتماعيين، وبالمرافق الصحية المحسنة، نأمل في تحقيق المزيد من التحسُّن في الحالة الصحية لأطفالنا.

إن خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدد نسيج المجتمع، وغالبا ما يكون الأطفال هم الضحايا الأبرياء للمأساة. والسياسة الوطنية للوقاية من الإيدز وللسيطرة عليه، التي أعلنتها حكومة الهند في العام الماضي، تعيد تأكيد التزامنا بتهيئة بيئة اجتماعية مواتية للوقاية، والعناية، والدعم والحماية لضحايا الإيدز، وبنشر المعلومات والتربية الصحية.

وقد أولينا اهتماما فائقا لمشكلة سوء التغذية المستعصية ومعدلات الوفيات العالية في الطفولة والأمومة، وقمنا بحملة وطنية بشأن التغذية توفر، بين أمور أخرى، مواد غذائية إضافية للفتيات في سن المراهقة والأمهات الحوامل، والمرضعات. واستراتيجيتنا للقضاء على سوء التغذية تتبع النهج المشترك بين الأجيال، وفي نفس الوقت نعمل على نشر التوعية الشعبية بالتغذية الصحية، وتدريب الأمهات على أساليب الرعاية الغذائية الصحية الملائمة لعائلاتهن. وبهذه الجهود، وبمواصلة التشديد على تحسين جودة المياه والإصحاح، نأمل أن نحقق نجاحا ملموسا ومطردا في تذليل هذه المشكلة.

قبل ثلاث سنوات بدأت حكومتنا برنامجا لتوفير التعليم الابتدائي للجميع. ونحن عازمون عبر هذا البرنامج على توفير التعليم الجيد النوعية والمجاني لكل الأطفال من سن السادسة حتى الرابعة عشرة بحلول عام ٢٠١٠، بتركيز خاص على تعليم البنات. ويمثل ذلك خطوة هامة نحو تعميم التعليم الابتدائي عبر نهج متكامل، ووفق جدول زمني محدد. وأصدرت إدارة شؤون المرأة وتنمية الطفل في الهند موجزا إحصائيا مفصلا بشأن الأطفال في العام الماضي، ويتضمن الموجز مجموعة غنية من البيانات عن كل مقاطعات الهند. لقد فصلت البيانات حسب نوع الجنس وحسب البعد الريفي في مقابل البعد الحضري. وهذه بداية لإنشاء قاعدة بيانات للأطفال على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات. ومن شأن قاعدة البيانات هذه أن تساعد واضعي سياساتنا ومديري برامجنا على تدبير تدخلات أكثر تركيزا وفي إرشادنا نحو الأهداف التي حددناها.

السيد كانغالو (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية ترينيداد وتوباغو أن يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/58/333 والمعنون ''متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''. فقد سعى الأمين العام في تقريره هذا إلى تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الحكومات في وضع خطط عمل قطرية متعلقة بالطفل و/أو تعزيز هذه الخطط بوصفها خطوة أولى حاسمة باتجاه تنفيذ الالتزامات التي قطعت قبل ثمانية عشر شهرا في الدورة الاستثنائية.

وفي هذا الصدد، يود وفدي إبلاغ الجمعية بأن خطة عمل ترينيداد وتوباغو الوطنية قطعت شوطا بعيدا ويتوقع أن يتم إنجازها والموافقة عليها في مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٤. وسوف تعمد خطة العمل الوطنية التي يجري وضعها، بعد عقد مشاورات عامة إقليمية للأخذ بآراء المجتمع المدني والمنظمات الأخرى، إلى تحديد استراتيجيات ملموسة لتنشئة الطفل.

وإضافة إلى إعداد خطة عمل وطنية، شرعنا في أنشطة ومبادرات أخرى متعلقة بالسياسات في ميادين عدة، والعمل جار حاليا بالكامل على وضع مزيد منها. وجميعها تهدف إلى الاحترام الكامل لحقوق الطفل في ترينيداد وتوباغو وحمايتها.

وتتوخى سياسة ترينيداد وتوباغو العامة المتعلقة بالطفل، في جملة أمور، توفير التعليم الجيد النوعية في المراحل الأساسية والثانوية والمهنية والجامعية، بدءا من الطفولة المبكرة؛ وكفالة الحصول على التدريب بهدف تعزيز العمالة المستدامة؛ والعمل على حماية حقوق الطفل؛ ورعاية القيادات الشبابية وإشراكها في الأنشطة الاجتماعية وعمليات اتخاذ القرار على المستوى الوطني؛ وزيادة التوعية بشأن المسائل الصحية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ومنذ اعتماد الإعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠، الذي تؤيده ترينيداد وتوباغو بالكامل، وفي

سياق انضمامنا اللاحق إلى اتفاقية حقوق الطفل، أخذت مختلف المنظمات المجتمع المدني في ترينيداد وتوباغو تسعى فرديا وجماعيا إلى صياغة تدابير تتماشى وصكوك السياسات الدولية الآنفة الذكر، والأخذ بهذه التدابير وتنفيذها بغية حماية أطفال ترينيداد وتوباغو، ونمائهم والنهوض بمصالحهم المثلى.

ووفرت الحكومة من جهتها، بيئة تيسيرية وسعت إلى تعزيز التعاون على جميع مستويات المجتمع لتأخذ في الاعتبار الإسهامات ذات الصلة من جميع أصحاب المصالح.

وحيث أنني مكلف بحقيبة الخدمات الاجتماعية في ديوان رئاسة الوزراء، أود أن أشاطر المجتمع الدولي بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي اضطلعنا بها حتى الآن، والهادفة إلى إعادة تأكيد حقوق الإنسان والنهوض بها.

فمنذ عام ١٩٩٧، دأبت ترينيداد وتوباغو على الاحتفال سنويا بأسبوع حقوق الطفل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بقصد نشر المعلومات عن حقوق الطفل على شريحة واسعة من الجهات المستهدفة مثل الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمدرسين والآباء والأمهات والجمهور العام، وأهم ما في ذلك أطفال ترينيداد وتوباغو أنفسهم.

هذا ونعكف أيضا منذ فترة على شن حملات توعية وبرامج تثقيفية منتظمة ومستمرة تستهدف مختلف قطاعات الجماهير. وقد تم توزيع مجموعات مواد إعلامية على المدارس والمنظمات الاجتماعية في مختلف أنحاء ترينيداد وتوباغو تتضمن، في جملة أمور، موجزا لمواد اتفاقية حقوق الطفل. وركزت جميع المقالات والندوات والحلقات التليفزيونية والإذاعية التي بثت حول هذه المسألة على مناقشة حقوق الطفل ومسؤولياته. وتنشر وسائط الإعلام المكتوبة ذات الرواج الوطني أسبوعيا مقالات تتعلق بالأبوة والأمومة الصحيحة وتربية الأطفال.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، قدمت ترينيداد وتوباغو تقريرها المرحلي الثاني إلى لجنة حقوق الطفل، وفقا للاتفاقية وبمراعاة كاملة لملاحظات اللجنة الختامية بشأن نظرها في تقرير ترينيداد وتوباغو الأولي المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وفي إطار الاحتفال السنوي الذي تقيمه حكومتي لأسبوع القضاء على الفقر، تم التركيز على الأطفال انطلاقا من الإقرار بالأثر التدميري المترتب على الفقر في حياتهم اليومية وفي مستقبلهم. وقد أتاح استكشاف موضوع ''كسر طوق الفقر عن طريق رعاية الطفولة الأولى والتغذية والبيئة'' للمجتمع الوطني إدراك ما يلزمنا القيام به، كراشدين وكحكومة وكمجتمع مدني وكمجتمع بوجه عام، لكفالة كسر طوق الفقر الذي يؤثر بوجه خاص على الأطفال.

وختاما، تواصل حكومة ترينيداد وتوباغو العمل في سبيل تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة المحددة في الإعلان وخطة العمل المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وتخصص الميزانية الوطنية هذا العام السنة المالية التي تنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعلى نسبة من الموارد لقطاعي الصحة والتعليم، وسوف تنفق الحكومة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اعتبارا من السنة المالية ٢٠٠٣ وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، مبلغا يناهز ٨٠ مليون دولار على جميع جوانب حملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ستستهدف، في جملة جهات، الأطفال الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية. وسوف تعمل الحكومة أيضا على توسيع نطاق الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي

عن طريق إنشاء مراكز علاج في جميع أنحاء البلد، وتوسيع نطاق تغطية برنامجنا المتعلق بمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وفي مجال توفير التعليم الجيد النوعية ومتمشيا مع النهج الكلي الذي تتبعه الحكومة إزاء التعليم، وضعت خطة لتعميم التعليم قبل المدرسي قبل نهاية هذا العقد.

أما فيما يتعلق بحماية الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والعنف، فستنشئ حكومتي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٤ هيئة للأطفال تؤدي وظائفها بالكامل، مهمتها نصرة حقوق الطفل.

ولا تزال حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة بضمان حماية ورفاه أطفال أمتنا، وسنبذل قصارى جهدنا لا لنكفل لأطفال أن يعيشوا فحسب، ولكن أن ينموا في ازدهار فيصبحوا شبابا أصحاء نافعين قادرين على القيام بدور هام في التنمية المستمرة لترينيداد وتوباغو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يبدو أننا استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة بشأن هذا البند. وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

البند ٤٦ من جدول الأعمال

نحو إقامة شراكات عالمية

تقرير الأمين العام (A/58/227)

السيد ستاهيلين (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): توافق سويسرا تماما على المبدأ القائل بأن الدول هي التي تتحمل المسؤوليات الأساسية عن القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة. وفي الحقيقة، ليس هناك شك يذكر فيما يتعلق بالدور الرئيسي للدول، ولاسيما في صياغة السياسات الوطنية والدولية. بيد أنه في ظل المناخ الحالي للعولمة الاقتصادية والاجتماعية، يتضاءل الشك في أن متطلبات نظام الحكم العالمي تتجاوز نطاق الولاية القضائية للحكومات وسلطتها.

وتوافق الآراء الراسخ بشأن هذه الحالة آخذ في الزيادة بين عدد متزايد من البلدان في الشمال فضلا عن بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، العديد من المبادرات الأخيرة ضرورة إنماء وترسيخ ثقافة تعاونية جديدة، تعتمد على جميع الموارد المتوفرة في المجتمع.

وفي عام ٢٠٠١، سلمت هذه الجمعية العامة بالإجماع وللمرة الأولى، في قرارها ٥٦/٧٦، بصحة الشراكات الدولية. وذكرتنا بأن العمل المضطلع به لمواجهة تحديات العولمة لا يعود عليه سوى النفع من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وبخاصة القطاع الخاص، كي يتسنى للعولمة أن تصبح قوة تعود بالنفع على الجميع.

وبالرغم من التطورات المشجعة، بات ما كان يعرف يوما ما بتوافق آراء الألفية، آخذا في الضعف لدرجة أنه أصبح موضع شك. وتعرب سويسرا عن اقتناعها بأن الشراكات أداة مفيدة للمحافظة على هذه العملية، أو حتى لتقويتها.

وظهر هذا الالتزام بصورة ملحوظة في المؤتمرات الرئيسية — من مونتيري إلى كانكون، مرورا بجوهانسبرغ — بالرغم من أن النتائج لم تلب بالضرورة التوقعات. ومن دون وضع هذه النتائج موضع التساؤل، لا بد أن نثابر؛ ويستند أملنا إلى حقيقة أن الشراكات الكثيرة التي تُنشأ في هذه الاجتماعات الحكومية الدولية غالبا ما تسفر عن نتائج ملموسة ومبشرة بالخير في المستقبل.

وأول تقرير للأمين العام، عن ''التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين وخاصة القطاع الخاص'' (A/56/323)، وهو أعد قبل سنتين، أصبح الآن الوثيقة المرجعية. وقدم أشكال التعاون القائمة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، وحدد المسائل المعلقة واقترح توصيات بهذا الشأن.وقد أيدت سويسرا تلك التوصيات آنئذ ولا تزال تؤيدها حتى الآن.

واتخذت إجراءات بشأن التوصيات المتضمنة في التقرير، حسبما يتضح من التقرير الأخير عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/58/227). وعلاوة على ذلك، نشكر الأمين العام على هذه الوثيقة الممتازة، التي تقدم فكرة عامة شاملة عن التطورات الأخيرة. ويؤكد، بصفة خاصة، أنه لا بد لجميع الشراكات التي تستهل في إطار الأمم المتحدة أن تحترم عددا من القواعد البسيطة والفعالة: أولا، يجب أن تحافظ تماما على نزاهة وحياد واستقلال الأمم المتحدة؛ وثانيا، يجب أن تعمل بأكبر قدر من الشفافية؛ وأخيرا، يجب أن تسهم في تحقيق أهداف المنظمة.

ونحن نري أن هذه القواعد ضرورية وفي هذا الصدد نهتم اهتماما بالغا بالاستعراض الجاري حاليا للمبادئ التوجيهية التي تحكم علاقات المنظمة مع القطاع الخاص. ونأمل في أن يستكمل هذا الاستعراض في أقرب وقت ممكن.

ويؤكد التقرير أيضا على أننا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضي، إلى ثقافة تعاونية جديدة. وفي هذا الصدد، تهتم سويسرا بصفة خاصة بتطوير الحوارات المتعلقة بالسياسة العامة مع القطاع الخاص، فضلا عن اهتمامها بالجهود الرامية إلى تعزيز أهداف الأمم المتحدة وتعريف الأطراف الفاعلة من غير الدول بتلك الأهداف.

وبنفس الروح، تؤيد سويسرا عن اقتناع الاتفاق العالمي الذي استهله الأمين العام. وفي فترة ثلاث سنوات، أثبتت هذه المبادرة الابتكارية أن بالمستطاع الجمع بين الأعمال التجارية والأمم المتحدة ووكالاتها، والمجتمع المدني، والحكومات بحثا عن حلول مشتركة يتم الاتفاق عليها بحرية. وبطبيعة الحال، لابد من تدريب عيون رقيبة وبناءة للاطلاع على الأنشطة والأعمال، بغية ضمان عدم التقليل من شأن المبادرة لتصبح مجرد عمل من أعمال العلاقات العامة. ولذلك لابد أن تظل المبادئ التأسيسية للاتفاق العالمي متمثلة في الشفافية ومسؤولية جميع الأطراف الفاعلة المعنية. ولكن في الوقت نفسه، نجد أن الاتفاق العالمي بحد ذاته تجربة تتطلب المرونة ومجالا سياسيا كافيا للتحرك كيما تحقق أكبر قدر من الفعالية.

ويمكن القول إن الاتفاق العالمي قد بلغ نهاية مرحلته التجريبية، والآن ينضج للدخول في مرحلته التشغيلية. ومن شأن التطورات المؤسسية، وتحسين الشفافية، والمناقشة الدائمة التي تدور حول المبادرة أن تمنحنا الثقة في مستقبله.

السيد ستانيسلافوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يتطلب تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والواردة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بذل جهود مشتركة وتعزيز تعاون الشراكة بين الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص وقطاعات أخري من المجتمع المدني. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة أنه ينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي للجهود التي يبذلها هؤلاء الشركاء على مكافحة الفقر والمساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد دللت الأمم المتحدة على أنها أنسب المحافل لإنشاء هذه الشراكات، حيث تمكن من تنسيق عمل أطرافها المؤثرة بمرونة، وتوازن مصالحها والشفافية والمساءلة والاتساق مع أهداف الأمم المتحدة.

إن قراري الجمعية العامة ٥٥/٢١٥ و ٥٦/٧٦، ”نحو شراكات عالمية“، اللذين شاركت روسيا في تقديمهما، وضعا المعايير الصحيحة للتفاعل بين الأمم المتحدة والكيانات من غير الدول، ولا سيما الشركات، والمؤسسات، والأطراف الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص. وزيادة توسيع نطاق علاقات عمل المنظمة مع القطاع الخاص تستحق كل ما يمكن من الدعم والتشجيع. وهذا ما يقتضيه عصرنا. فعولمة الاقتصاد العالمي جعلت من قطاع الأعمال أحد العوامل الرئيسية للتنمية، وأحد أهم المشاركين في العلاقات الاقتصادية على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، يتضح أن إمكانية التحقيق الكامل لأهداف مونتيري وجوهانسبورغ تعتمد على المشاركة المثمرة للقطاع الخاص والشركاء الآخرين.

وروسيا تشعر عموما بالارتياح إزاء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء شراكات متعددة الأطراف. ونود أن نذكر العمل المفيد الذي تضطلع به فرقة عمل الأمم المتحدة للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال، بوصفه واحدا من أفضل الأمثلة الناجحة لهذه الجهود. وفي هذا المجال، نحيط علما على وجه الخصوص بالإنجازات التي تحققت نتيجة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وبالدور المحفز الهام الذي تؤديه لجنة التنمية المستدامة. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى أن نستخدم هنا مسار مونتيري أيضا على نحو أكثر فعالية. وعلى العموم، إن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى توسيع ممارسة الشراكات، خاصة في مجال المساعدة الإنمائية. ومن المهم كذلك أن تسنح الفرصة للشركاء لتبادل الخبرات فيما بينهم.

ما فتئت روسيا، منذ البداية، ما فتئت روسيا تؤيد مبادرة الأمين العام كوفي عنان بشأن الميثاق العالمي، الرامي إلى إقامة تعاون نشط بين مجتمع الأعمال والأمم المتحدة بغية إقامة اقتصاد عالمي ذي وجه إنساني. وليس سراً أنه لا تزال في بعض الأماكن مخاوف من أن مشاركة قطاع الأعمال في عمل تعاوني مع الأمم المتحدة في مجال التنمية قد تقوض الأساس الحكومي لهذا التعاون برمته. ونحن لا نشارك في هذه المخاوف، بل نرى أن التطورات التي حصلت في الأعوام الأخيرة تثبت في الحقيقة قولنا هذا بشكل قاطع.

إن تجربة الأمم المتحدة تسمح لنا باستخلاص بعض الاستنتاجات. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه الوارد في تقريره في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/58/227) ومفاده أنه لا يوجد نموذج واحد للشراكات الناجحة، وأن الشراكات مرنة بطبيعتها. ومع ذلك، يتضح أن أية ابتكارات في الإطار الاستراتيجي وفي التنفيذ العملي للشراكات يجب في التحليل النهائي أن تفي بمصالح حكومات الدول الأعضاء وأن تعمل على تعزيز سلطة المنظمة والحفاظ على استقلالها على حد سواء. ونتوقع أن يراعى ذلك النهج الأساسي مراعاة تامة لدى العمل على استكمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بقطاع الأعمال التي وعدها بها تقرير الأمين العام.

وروسيا مهتمة بتطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال الروسي، لا سيما عن طريق الميثاق العالمي. وقد بدأت فكرة الميثاق تبرز جيدا في روسيا على نحو متزايد نتيجة جولة ناجحة من محادثات المائدة المستديرة بين قطاع الأعمال الروسي والأمم المتحدة، عقدت في موسكو في نهاية عام ٢٠٠١. وهناك حاليا ١١ شركة روسية بارزة انضمت إلى الميثاق العالمي، وأنشئت لجنة تنسيق وطنية من أجل الميثاق العالمي، تتألف من ممثلين من الشركات والمؤسسات الخاصة. ونرى أن الاتجاهات الإيجابية للاقتصاد الروسي وما يصاحبها من زيادة في أنشطة الاستثمار الأجنبي يهيآن فرصا إضافية لزيادة توسيع نطاق مبادئ إدارة الشركات والمعايير الدولية للإدارة، والمحاسبة،

ومراجعة الحسابات، والإنتاج السليم بيئيا الذي يعززه الميثاق العالمي.

السيد كاظمي كمياب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شئ أن أعرب عن تقديرنا العميق للقيادة النشطة والفعالة التي يمارسها الرئيس في أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا للأمين العام وللأمانة العامة على التقارير المعدة في الوقت المناسب لهذه الدورة، بما في ذلك التقرير المتعلق بالبند ٤٦ من جدول الأعمال، ''نحو شراكات عالمية''.

إن التطورات الأخيرة التي شهدتها المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، من قبيل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن تزايد انخراط الأمم المتحدة في الشراكات – وتقرير الأمين العام يتضمن أمثلة على ذلك – ينبغي أن تبرز أهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا جميعا في الجمعية، سواء كنا من بلدان نامية أو متقدمة النمو. وبما أن الفرصة قد سنحت لنا في الماضي لتقديم آرائنا العامة بشأن مختلف جوانب الشراكات العالمية، فإنني لا أنوي تكرار تلك المواقف والتحليلات التي تعرفها الجمعية جيدا. بدلا من ذلك، أود أن أركز على بعض العناصر والجوانب التي نعتبرها هامة وملحة لعملنا في المستقبل.

وأشدد هنا على أن حكومتي تولي من حيث المبدأ أهمية كبرى لدور الأطراف المؤثرة ومشاركتها، بما في ذلك القطاع الخاص، في أنشطة تسهم في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. وبناء عليه، فإننا متهيئون تماما وعلى استعداد كامل للمشاركة في حوار تفاعلي وبناء بشأن جميع جوانب هذا الموضوع الهام مع كل الشركاء المفاوضين المهتمين.

ولدينا رأي راسخ في أن الشراكات، بجميع جوانبها وعلى الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء، ينبغي أن تفضي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية هذا الأمر. فالمسألة تتعلق إذن بالدور الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع به في هذا السياق. ومسألة بناء الشراكات تجد مكانا لها ضمن هذا الإطار العام. وبصورة عملية جدا، إن المسألة بالنسبة لنا تتمثل في كيفية تعزيز الدور الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، وكيفية تعزيز فعالية أنشطتها الإنمائية ودعمها للاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية عن طريق تنفيذ المبادرات المختلفة، بما في ذلك الشراكات مع جميع الشركاء ذوي الصلة، ولا سيما القطاع الخاص. وغني عن القول إنه ينبغي للدول الأعضاء استعراض هذه المبادرات ومناقشتها وصقلها بصورة دقيقة.

وفي عالم يركز اهتمامه نوعا ما على اقتصادات السوق وأرباح الشركات، ينبغي للاتفاقات التشريعية والحكومية الدولية أن تظل عنصرا هاما في أية استراتيجية لتعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها. والمبادرات الجديدة عموما، والشراكات بصفة خاصة، ينبغي ألا تؤدي إلى مزيد من إضعاف الدور التنظيمي للدول والهيئات الحكومية الدولية. ومن الضروري إعادة التأكيد على أهمية دور الدولة في توفير الرفاه لمواطنيها عموماً. وينبغي أن نسلم بتلك الحقيقة وألا نقوض دور الدولة أو أن نقلل من شأنه. فالدولة هي المسؤولة عن التنمية، وليست الأسواق أو الشركات، إذ أن لديها برامج مختلفة تمام الاختلاف.

والتعاون بين الأمم المتحدة والشركاء ذوي الصلة ينبغي أن يرمي بالدرجة الأولى إلى الإسهام في تحقيق أهداف وبرامج المنظمة. وينبغي أن يسهم الشركاء المعنيون، وخاصة القطاع الخاص، في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة من خلال توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية والمساهمات العينية والاستثمارات المسؤولة وإجراء تخفيضات في أسعار الأدوية التي تستخدم لمعالجة الأمراض. ويحدونا الأمل بشكل خاص في أن تتضافر جهود المؤسسات عبر

الوطنية، التي لديها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة وأن تتخذ تدابير ملموسة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية.

وفي رأينا، أن من الحتمي أن تركز الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة عملها على المسائل الرئيسية لنقل العلم والخبرة ولبناء القدرات المحلية اللازمة، بهدف تعزيز القدرات التنافسية للبلدان النامية. ونشعر بقلق شديد جدا من أن الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها وعلى وضع السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لسد فجوة التكنولوجيا بين الشمال والجنوب، هي ببساطة موارد غير كافية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون الموارد التي يمكن أن يسهم بها الشركاء في إطار الشراكة، من حيث الخبرة والتمويل والتكنولوجيا، مكملة، وليست بديلا، للموارد الحكومية.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة، في سياق التعاون مع الشركاء المعنيين، أن تتبع نهجا تفاضليا، يتماشى مع خصائص الشركاء فضلا عن الغرض الأساسي للإسهام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للمنظمة وبرامجها.

ومع أخذ ذلك في الحسبان وكذلك الدروس المستفادة من الشركات الناجحة، وأيضا مع إيلاء الاعتبار المناسب للأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات الجمعية العامة بشان الشراكات العالمية، يقف بلدي على استعداد للإسهام في المساعي الحكومية الدولية الجماعية للتصدي للتحديات التي تنتظرنا، بغية زيادة تطوير الرؤية المشتركة وصياغة نهج واقعية لتعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصالح.

السيد مانتوفاني (ايطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة استونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، تركيا، رومانيا؛ والبلدان المنتسبان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج، تؤيد هذا البيان.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن امتناننا للأمين العام على تقريره عن ”تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص“. والتقرير إحاطة مفيدة بآخر التطورات عن التقدم المحرز والتحديات التي ووجهت منذ اعتماد إعلان الألفية، الذي اعترف بأهمية مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الإنجاز الجماعي لمقاصد المنظمة.

وقد طورت الأمم المتحدة والقطاع الخاص مبادرات قيمة ومتنوعة. وهناك العديد من أشكال الشراكات، تتراوح بين الشراكات المحددة الوقت في المشاريع التي تشمل عددا صغيرا من الكيانات، إلى المبادرات الدولية التي تشمل أطرافا فاعلة متنوعة. ويسر الاتحاد الأوروبي جدا أن يعترف بأن الشراكات اليوم تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل العديد من منظمات الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج، لا سيما التي لديها قدرات على الإنجاز على أرض الواقع.

وقد ظل الاتحاد الأوروبي دائما يعتبر الشراكات خطوات هامة في سياق التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة. ونحن نؤمن بأن الشراكات داعمة، ومكملة، للعمليات والإجراءات الحكومية الدولية في إطار الأمم المتحدة ولاتخاذ القرار على الصعيد الوطني. والعملية الإنمائية مهمة شاقة بشكل متزايد – ولا سيما نظرا لوعينا المتزايد باحتياجات شركائنا في الدول النامية وأولوياتهم. وبغية تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في إعلان الألفية، لا بد لنا

من السعي وراء إيجاد حلول جديدة وأساليب للعمل. ولن يمكن ذلك إلا بالمشاركة النشطة من جميع أصحاب المصالح في العملية الإنمائية – الحكوميون وغير الحكوميين على حد سواء.

وينظر الاتحاد الأوروبي نظرة إيجابية إلى مختلف المبادرات التي اتخذت بعد بدء المناقشة المتعلقة بالشراكات العالمية. وكان هناك ازدهار لمبادرات الشراكة، وحدد تقرير الأمين العام أشهرها. وشجع المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إنشاء المزيد من الشراكات. وفي المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، أعلن عن قيام ٢٠٠ شراكة. وتضطلع الشراكات بدور داعم في تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، كما اعتُرِف بذلك في آخر دورات لجنة التنمية المستدامة.

وتمثل فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال مثالا آخر للشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني التي توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصال لجميع مواطني العالم، وفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. ونتطلع إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات، إذ أنه سيوفر فرصة فريدة لإقامة شراكات في هذا القطاع الرئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وأن أعرب عن امتناننا للشركات الخاصة وللأشخاص الذين أسهموا في تنفيذ العديد من المشاريع في جميع أرجاء العالم.

والشراكات العالمية ليست شأناً للمؤسسات المتعددة الجنسيات وحدها. فقد أثبتت التجربة حتى الآن أن البلدان الصناعية والنامية تولي اهتماما للقطاع الخاص. ونريد للأمم المتحدة أن توسع شراكاتها لكي تشمل المزيد من المبادرات من البلدان النامية، وإذا اقتضت الضرورة من خلال مشاريع بناء القدرات.

وتظهر المناقشة المتطورة بشأن الجنسية العالمية للشركات حيوية كبيرة. ومفاهيم مثل المساءلة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية للشركات ينبغي أخذها في الحسبان وتأكيدها. وتضطلع الحكومات بدور هام في تعزيز هذه المناقشة على الصعيدين الوطني والدولي. كما أن لها دورا هاما تضطلع به في تشجيع المواطنة العالمية المسؤولة للشركات العامة، التي ينبغي أن تقود المزيد من الشركات إلى اعتناق المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات ومبادرة الاتفاق العالمي، ولتصبح أطرافا في الشراكات الداعمة لخفض الفقر والتنمية المستدامة.

وتلقى مبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي؛ التي أطلقها الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٠٠، دعما هائلا من المجتمع الدولي. وقد أخذ القطاع الخاص أيضا يعترف بالحاجة إلى موازنة الضرورات المالية والاقتصادية مع الشواغل المجتمعية الأوسع. وتتضمن مبادرة الاتفاق العالمي رؤية للسلوك الجيد تقوم على أساس تسعة مبادئ، جعلتها أكثر من ١ ٢٠٠ شركة الآن جزءا من استراتيجيتها للشركات العامة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي أنجزته مبادرة الاتفاق العالمي لإدماج مبادئها في أنشطتها للأعمال التجارية من خلال مجموعة من المبادرات، بما فيها الحوار والتعليم والاتصال والمشروعات. ونحن نؤمن بأن مبادرة الاتفاق العالمي تسهم إسهاما إيجابيا في إنجاز الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبرز تقرير الأمين العام حقيقة أن الشراكات تمثل ظاهرة جديدة جدا للأمم المتحدة. وهي تستلزم التجريب، لأننا نتعلم عن طريق العمل. ويمكن للأمم المتحدة أن تفيد في تهيئة مناخ مؤات لتكوين الشراكات. ولذا إن للأمم المتحدة،

إلى جانب الأطراف المؤثرة الرئيسية مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، دورا خاصا تؤديه في زيادة تشجيع وتعزيز استخدام أداة الشراكات من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

ويفهم الاتحاد الأوروبي القلق من أن يكون للسعي إلى تحقيق الربح وتشجيع المكاسب الخاصة أو الفردية السبق على المصلحة العامة. ويجب ألا تضعف الشراكات استقلال الأمم المتحدة أو تمنعها من الدفاع عن المصلحة العامة ومن العمل وفقا لذلك. وتتحمل الأمانة العامة مسؤولية حماية نزاهة المنظومة، ونحن نرحب بالخطوات التي اتُخذت في هذا الصدد. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن أنشطة الشراكة المتنامية ستحتاج تدريبا خاصا داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدرة المنظمة على إدارتها.

وسيقدم الاتحاد الأوروبي مشروع قرار في الجمعية العامة يعكس التطورات الإيجابية في أنشطة الشراكة العالمية في الأمم المتحدة، التي أوجزناها في هذا البيان. ونحن نعتزم البناء على الدعم الكبير الذي تلقيناه قبل عامين، ونتطلع إلى العمل مع كل الوفود المهتمة.

السيدة جان (باكستان) (تكلمت بالانكليزية): إننا ممتنون للأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقة A/58/227، عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص.

وتمتد جذور مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال إلى إعلان الألفية، الذي يدعو إلى تكوين شراكات قوية مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني سعيا إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أعادا التأكيد على الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر قمة الألفية ببناء شراكة عالمية من أجل التصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد التي يشكلها الفقر وتخلف النمو.

ويعود تاريخ شراكة الأمم المتحدة مع الأطراف غير الحكومية إلى عام ١٩٤٦، عندما أنشئت لأول مرة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واليوم، تعمل آلاف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها المشتركة. وبمساعدة أولئك الشركاء، حققت وكالات الأمم المتحدة بعض النجاحات الرئيسية، خاصة في مجالات الصحة والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية.

وفي عالم اليوم الآخذ في الترابط، يتضح بشكل متزايد أنه إذا أردنا للعولمة أن تفيد الجميع، مثلما تصورها قادتنا في إعلان الألفية، يجب على جميع الأطراف المؤثرة أن تتصدى بطريقة متماسكة وجماعية للتحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تواجه البشرية. سيتطلب ذلك تعاونا أكبر بين الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة والأطراف الأخرى غير الحكومية، مثل مؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتحقيق مواءمة أكبر بين مساعيها المشتركة للنهوض بالتنمية. وعلى هذا الأساس، ترحب باكستان بالتعاون بين الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المؤثرة وتقدر الدور الإيجابي الذي يمكن لهذه الشراكات أن تؤديه في تيسير تدفق الموارد المالية والمعرفة التقنية، بما في ذلك البحوث والتنمية، وبناء القدرات، ومشاطرة التجارب في مختلف ميادين التنمية.

ونحن نعتقد أنه لا يمكن التصدي لتحديات اليوم المعقدة إلا بنهج تعاوني ومتماسك يشرك الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة، والأطراف المؤسسية المؤثرة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وفي ذلك السياق، قرر إعلان الألفية إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص، والمنظمات

غير الحكومية، والمجتمع المدني للإسهام بشكل له مغزى في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، خاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحن نقدر أيضا الدور المحوري الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية لمؤتمرات قمة الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الرئيسية، خاصة في مجالات التجارة والديون والاستثمار والتكنولوجيا والتعاون الصناعي. وبالمثل، يمكنه أيضا أن يقدم إسهاما إيجابيا في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، خاصة فيما يتعلق بالفئات المحرومة وأفقر شرائح المجتمع.

وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نعلم من تقرير الأمين العام أن عددا من مبادرات الشراكة بين الأمم المتحدة والأطراف غير الحكومية تسهم بصورة هائلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة. ونحن نقدر جهد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها لتشجيع الشراكة الناجحة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأطراف الأخرى خلاف الدول. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشراكات وفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ونحن نتفق مع الأمين على أن الشراكات أداة لاستكمال جهود المنظمة المبذولة لتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة. ونتفق أيضا على أنه ليس من الممكن، نظرا لتنوع المجالات التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة مع شركائها الإنمائيين، أن تُصاغ طريقة موحدة للتفاعل وقواعد موحدة للعمل. ولكن ليس من الممكن أيضا العمل مع الأطراف غير الحكومية بدون تحديد نطاق وحدود هذا التعاون. ولذا من الأهمية بمكان أن تقوم ترتيبات الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص على أساس مفاهيم ومبادئ ومعايير محددة بوضوح. وينبغي أن تقوم مبادئ ونهج هذا التعاون على أساس راسخ من المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق. وينبغي للمبادئ التوجيهية التي تُعد على هذا النحو أن تنص بوضوح على تحديد المسؤوليات والأدوار والمساءلة والشفافية والالتزام بالحفاظ على استقلال الأمم المتحدة ونزاهتها وحيادها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تهدف إلى خدمة أهداف ومقاصد منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن تحترم سيادة الدول. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تستخدم الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة مجموعة مبادئ تدابير الشراكة التي أعدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة دليلا لإعداد المبادئ التوجيهية الخاصة بها مع مراعاة المتطلبات الخاصة بها.

وتقدر باكستان دور الأطراف الفاعلة من غير الدول في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وتعتقد أن تلك الكيانات يمكنها أن تؤدي دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أيضا أن تدعم البلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر بتوفير الموارد المالية والخبرة التقنية ونقل التكنولوجيات. ومع ذلك، من المهم الاستيثاق من أن الكيانات المشتركة في ترتيبات الشراكة مع الأمم المتحدة تمتثل للنظام الداخلي الذي وضعته المنظمة وتخضع للمساءلة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل بشأن الشراكات (A/58/227). فهو يسهم في التفهم الشامل لحالة التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها في المجالات المختلفة عبر العامين الماضيين. وقد اتسع وتعمق مجال العولمة الاقتصادية عبر السنوات الماضية، ولكن الفجوة بين الشمال والجنوب تواصل الاتساع وأصبح التفاوت في التنمية فيما بين البلدان أكثر وضوحا. وفي الوقت نفسه، نشهد دورا كبيرا يؤديه القطاع الخاص في العولمة ولا سيما الشركات عبر الوطنية الضخمة.

وبغية تحويل العولمة إلى قوة إيجابية تفيد الجميع وتشجيع التنمية المشتركة والمتوازنة للبلدان في عملية العولمة، ينبغي أن يقدم كل واحد من الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص، إسهامه الفريد باستخدام مزاياه استخداما كاملا في التمويل والتكنولوجيا. وفي ذلك الصدد، نؤيد تعزيز الأمم المتحدة تعاونها مع الشركاء ذوي الصلة بغية تشجيعهم على المشاركة في أنشطة ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد لاحظنا أن الأمم المتحدة وشركاءها المعنيين قد انخرطوا في أشكال مختلفة من التعاون عبر السنتين الماضيتين. والعديد من شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني شاركت بنشاط في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وفي تنفيذ مشاريع محددة في مجال التنمية، مؤدية دورا إيجابيا صوب تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نقدر جهودهم في ذلك الصدد.

وفي الوقت نفسه، بغية تحقيق تعاون أفضل بين الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، تعاون يستفيد على نحو تام من أوجه قوة أولئك الشركاء ويحقق أقصى إسهام لهم في عمل المنظمة، أود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن يتطابق التعاون مع الشركاء المعنيين مع القواعد والإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة، من دون المساس بالطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وذلك هو أساس تعاون الأمم المتحدة مع شركائها.

ثانيا، ينبغي للشراكات أن تكمل التعاون بين الحكومات وألا تكون بديلا عنه، وينبغي أن تكون أولويتها الرئيسية الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الشراكات عملية المنحى. ونحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام في تقريره أنه ''يجب أن تثبت الشراكات قيمتها بطريقة عملية من خلال تحقيق نتائج ملموسة''. (A/58/227، الفقرة ٦٦)

ثالثا، يوضح الأمين العام أيضا أنه ''ما من نموذج واحد للشراكات الناجحة'' (A/58/227، الفقرة ٦٤). ونحن نتفق تماما معه بشأن تلك النقطة ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتبع أشكالا مختلفة ومرنة من التعاون مع الشركاء المعنيين بما يتلاءم مع خصائص أولئك الشركاء ومجالات التعاون ومستوياته، وأنه ينبغي لهذا التعاون أن يسهم في تحقيق الأهداف.

رابعا، تحتاج الشراكات إلى الإرشاد والتنظيم لكفالة جودتها. ونحن نؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره بشأن ''تهيئة مراحل أكثر نشاطا للإبلاغ والمساءلة في مجال إقامة الشراكات'' (الفقرة ٩٢). وفي الوقت نفسه نعتقد أن المبادئ التوجيهية والمعايير الشاملة والتفصيلية بشأن الشراكات في مجال التنمية المستدامة، التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة يمكن أن تصير دليلا لشراكات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره (A/58/227). ويتضح من التقرير أن الأمم المتحدة ظلت ناشطة في بناء الشراكات لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر والبرامج الأخرى للمنظمة. وقد جرى الاضطلاع بنماذج عديدة لمشاريع الشراكات، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بتحسين التعليم والقضاء على عمل الأطفال والترويج لقضايا الشباب وحقوق الإنسان وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة. وهذه جميعها

تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات الأخرى المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة للبلدان النامية التي تواجه مشاكل هائلة في تعبئة الموارد المالية والتقنية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية وبرامج القضاء على الفقر. ويمكن أن تكمل الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص، جهود الحكومات.

وقد استفاد بلدي، أوغندا، في مجالات محددة تتمثل في توجيه الاستثمار وبناء القدرات وأيضا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ويمكن أن تساعدنا الشراكات، بوصفنا من أقل البلدان نموا، في مجال تنمية البنية الأساسية وصونها. ونحتاج أيضا إلى دعم متواصل في جهودنا المشتركة لمكافحة جميع أشكال الإرهاب في منطقتنا.

وإننا متفقون على أن هذه الشراكات ينبغي ألا تشكل في أي حال من الحالات بديلا لمسؤولية الدول عن المشاركة الرائدة في تنميتها الخاصة بها، وفي الكفاح من أجل استئصال شأفة الفقر. كذلك ينبغي ألا تكون بديلا عن وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء مساعدة البلدان النامية والقضاء على الفقر وإنجاز الأهداف الأخرى المتفق عليها واللازمة للتنمية.

وننوه بما للتعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة ذات الصلة بخلاف الدول، ولا سيما القطاع الخاص، من أهمية وما يعود به على الجميع من منفعة متبادلة، وقد اكتسب هذا التعاون زخما في الآونة الأخيرة. ونحن نشاطر الرأي القائل بضرورة أن تستمر هذه الشراكات في خدمة مقاصد ومبادئ هذه المنظمة، وهي أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية، وألا تعرض الطابع الحكومي الدولي لآلية اتخاذ القرارات فيها للخطر.

وختاما، ينبغي للأمم المتحدة، في سعيها إلى تنفيذ البرامج لمصلحة الدول الأعضاء، أن تواصل تقييم المنافع والأخطار المرتبطة بالشراكات مع الجهات الفاعلة بخلاف الدول وتعزيز المبادئ التوجيهية لهذا النوع من التعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٦ من جدول الأعمال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عليموف (طاجيكستان)

البند ٥٠ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

تقرير الأمين العام (A/58/359)

السيد بن ملوك (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أدلي بالتعليقات التالية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن المسألة المعروضة علينا اليوم هامة فعلا، إن لم تكن حاسمة، بالنظر إلى أن تعزيز التعددية وحيوية العمل الدولي من أجل التنمية يعتمدان، إلى حد كبير، على قدرة المجتمع الدولي على أن يترجم إلى حقيقة واقعة الالتزامات المقطوعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عُقدت خلال السنوات القليلة الماضية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتذكر مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن جهود المجتمع الدولي الكبيرة والجديرة بالثناء مكنت من تحقيق نتائج مقبولة للجميع تُعالج مشكلة التنمية في كل جوانبها.

وفي الحقيقة، أن المجتمع الدولي، بالالتزامات الواردة في إعلان الألفية، وأيضا تلك الناجمة عن المؤتمرات الكبرى – وعلى وجه الخصوص التي عُقدت في كوبنهاغن، ومونتيري وجوهانسبرغ – يجد تحت تصرفه اليوم خارطة طريق واضحة لإرشاد أعمالنا وتوجيه جهودنا نحو تحقيق الظروف المواتية للتنمية المستدامة المنسجمة؛ والاقتسام المنصف لفوائد العولمة؛ ولعالم سلمي متصالح مع نفسه.

غير أن بلوغ ذلك الهدف البعيد المدى، والقابل مع هذا للتحقيق، يتطلب جهودا لا تنثني للوفاء بالتزامات التي أشرت إليها من فوري، على أن تؤخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لكل عملية. وفي ذلك الإطار، طرحت مجموعة الـ ٧٧ والصين مبادرة إنشاء فريق عامل مخصص للنظر في طرق ووسائل ضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الكبرى واجتماعات القمة التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

واليوم، في سياق اعتماد القرار ٢٧٠/٥٧ باء، نرحب بنتائج عمل الفريق، وعلى وجه الخصوص، لأن القرار المتعلق بعقد مؤتمر قمة مكرس للتنمية، في سنة ٢٠٠٥، وإشراك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التمويل من أجل التنمية، يمثلان، في جملة أمور، تقدما كبيرا في مجال التنمية.

وعلاوة على ذلك، فإن توافق الآراء الواسع الذي ظهر من عمل الفريق العامل من الراجح أن يعزز اقتناع المجتمع الدولي عموما فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى إحياء روح التعددية والمسؤولية المشتركة، بالنظر إلى عملية العولمة والتكافل بين الاقتصادات التي لا رجعة عنها.

وفي ذلك السياق، تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه في الوقت الذي تواصل فيه البلدان النامية بذل جهود هائلة نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من مختلف القيود الهائلة، على البلدان المتقدمة النمو أن ترفد تلك الجهود بالوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية.

في الواقع أن البلدان المتقدمة النمو، استنادا إلى مبادئ التضامن، والشراكة والمسؤولية المشتركة، التي يجب أن توجه المجتمع الدولي في جهوده للعمل من أجل رفاه الجميع، مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالمساهمة بشكل تام في تلك الجهود عن طريق تدابير متنوعة. وتتضمن تلك التدابير وصول المنتجات من البلدان النامية إلى الأسواق؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وخفض الدين الخارجي المستحق على البلدان النامية، وإلغاءه بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لبلدان الجنوب؛ والمساهمة في الصندوق العالمي لمحاربة الأوبئة الكبرى.

إن مخاطر التهميش والفقر الحقيقية الناجمة عن خطى العولمة المتسارعة، التي تواجه الكثير جدا من شعوب الجنوب يجب أن تزيد من حفز عناصر المجتمع الدولي المختلفة – وعلى وجه الخصوص، البلدان المتقدمة النمو – على العمل بسرعة لتحقيق شراكة عالمية تؤدي إلى التنمية التي تفيد الجميع وتمكننا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن القرار ٢٧٠/٥٧ باء، الذي أشرت إليه من قبل، قد مهد لحدث كبير – مؤتمر قمة، يعقد في سنة ٢٠٠٥، لتقييم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية. ومجموعة الـ ٧٧، التي لم تدخر وسعا لتحقيق اعتماد ذلك القرار، تأمل بشدة أن توفر إمكانية ذلك المؤتمر العالمي فرصة

لنا جميعا مرة أخرى لإعطاء مسألة التنمية أولوية كبرى في جدول أعمال الأمم المتحدة. وكما يدرك الجميع، إن مسائل الأمن عالمية وتتضمن بالضرورة الكفاح ضد الفقر والعوز. والأمل في مستقبل أفضل هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والأمن للجميع.

يجب أن نستفيد من هذه المناقشة لمتابعة ذلك القرار، ولنقرر ما نراه بالنسبة لطرائق عقد مؤتمر القمة، ولنبدأ الأعمال التحضيرية من أجل نجاحه. ومؤتمر القمة، كما نص القرار، ينبغي أن يعقد في إطار المتابعة المتكاملة المنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما فيها إعلان الألفية.

ونحن نعتقد أن ذلك الحدث الكبير سيوفر فرصة حقيقية للنظر في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية، على حد سواء، ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها على المستوى الدولي، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. وسيمكن هذا الاجتماع أيضا المجتمع الدولي من التفكير مليا بشأن أفضل الطرق والوسائل لتحريك عملية التنفيذ إلى الأمام.

هناك مسألة أخرى نص عليها القرار ٥٧/٢٧٠ باء تُعالج تقييم آليات المتابعة الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. ويقضي ذلك القرار بإجراء تقييم خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة لآليات متابعة توافق آراء مونتيري، وهي الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومع منظمة التجارة العالمية، وحوار الجمعية الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية. وستكون مجموعة الـ ٧٧ مستعدة لبدء ذلك التقييم فورا في أعقاب الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

السيد بالاريزو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة ريو: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، وبلدي بيرو.

قررت مجموعة ريو أن تتكلم في هذه الجلسة للجمعية العامة التي نبحث فيها القرار ٥٧/٢٧٠ باء، المتخذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لكي نؤكد من جديد التزامنا الثابت بالوفاء بأهداف ذلك القرار، والتشديد على أهمية تنفيذه بالكامل.

ونعتقد أن العملية التفاوضية التي قادتنا إلى اتخاذ ذلك القرار، عبرت عن قلقنا جميعا من أن التقدم المحرز ليس كافيا، وأن هناك حاجة، بالتالي، إلى دفعة سياسية أقوى لضمان التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، بما لكل منها من وحدته المواضيعية الخاصة، وفرت لنا إطارا مؤسسيا وبرنامجيا ومفاهيميا لمعالجة ما نعتبره أكبر تحديين للبشرية؛ ألا وهما القضاء على الفقر وتحسين المستويات المعيشية لسكان العالم قاطبة. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى التنسيق فيما بين مختلف آليات المتابعة، وإلى تحديد الأدوار المختلفة لشتى الأطراف الفاعلة المعنية، تنبهنا إلى الحاجة الملحة إلى إعداد إطار شامل يكفل التماسك في عمليات المتابعة.

ولمعالجة ذلك التحدي، نسلم، قبل كل شيء، بضرورة أن يشارك الجميع في تنفيذ تلك الالتزامات. ومن

الضروري بالتالي ضمان التنسيق والتكامل في عمل جميع الأطراف الفاعلة المشتركة في هذه العملية، كالدول، ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، تحيط مجموعة ريو علما بالاقتراح الذي طرحه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز دور المجلس الذي يتصرف بناء على الطلبات الموجهة إليه بشأن زيادة فعالية أنشطته التنسيقية، وبالذات فيما يتعلق بعمل اللجان، وأثر أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وعلاقة المجلس بمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وتعتقد مجموعة ريو أن اقتراح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إسهام قيم يستحق من الدول الأعضاء الدراسة والمناقشة.

ونؤكد على ضرورة إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وهذا الاستعراض ينبغي أن يحترم عمليات المتابعة الجارية لكل مؤتمر على حدة، على جميع المستويات – الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى نطاق المنظومة – ويحدد العقبات التي تنشأ في سياق تنفيذ المقررات. واستعراض كل عملية من عمليات المتابعة سيمكننا أيضا من الاهتداء إلى أفضل السبل لتحديث أساليب عملها وتعزيز التآزر الذي تولد بين عمليات المتابعة، بغية تحقيق أفضل النتائج.

وتود مجموعة ريو التشديد على الأهمية التي نعلقها على هذا الاستعراض الدوري الذي من شأنه أن يوفر لنا تقييما للتقدم المحرز، ويمكننا من الحفاظ على الزخم اللازم لتوطيد ذلك التقدم، ووضع مجموعة من التدابير للتغلب على أية عقبات تعترض طريقه. وفي هذا الصدد، نؤيد عقد مؤتمر قمة في عام ٢٠٠٥، لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز. وينبغي أن يتواكب ذلك المؤتمر مع إجراء استعراض شامل لتنفيذ إعلان الألفية، لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بما فيها الغاية ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ونوافق أيضا على ضرورة أن نحدد أدوار مختلف أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها، في آليات متابعة تنفيذ المقررات التي تُعتمد للنهوض بفعالية التدابير المتخذة على جميع الصعد، لتعزيز دور الأمم المتحدة.

وفي الختام أقول إننا سنواصل هذا العمل في هذه الدورة للجمعية العامة، عندما ننظر في برنامج العمل التمهيدي للجنة الثانية، وعندما نقّيم آليات المتابعة التي أنشئت في مؤتمر مونتيري وفقا للفصل الثالث من توافق آراء مونتيري. وتنوه مجموعة ريو باستصواب مواصلة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين عمل اللجنتين الثانية والثالثة. وسوف تشارك مجموعة ريو بنشاط في ذلك العمل الذي يعد جزءا من إطار عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين عملها وفعاليتها.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة: استونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، فضلا عن ليختنشتاين والنرويج، البلدين المنتميين إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

إن الاتحاد الأوروبي يناصر وجود منظومة أمم متحدة قوية وكفؤة، وهو مستعد للإسهام بنشاط في هدف بناء نظام دولي يرتكز على مؤسسات فعالة متعددة الأطراف، تدخل في الإطار الأساسي لميثاق الأمم المتحدة.

إن الهدف الرئيسي للسنوات المقبلة سيتمثل في التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية، بما فيها إعلان الألفية الذي يمثل للاتحاد الأوروبي الإطار الشامل للسياسة العامة لعمل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ومن واجب الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في الحفاظ على الزخم السياسي الذي ولدته المؤتمرات الرئيسية، وفي كفالة التنفيذ الأكثر تكاملا وتنسيقا لأهداف تلك المؤتمرات والتزاماتها.

والنتيجة الإيجابية التي توصل إليها الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة، والمعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، توجت باعتماد القرار ٢٧٠/٥٧ باء. وكان لنجاحه في استثمار الزخم الذي تولد أصلا في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، الفضل في إعطاء دفعة جديدة للعمل الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة. وقد حددنا عند هذه النقطة اتجاها واضحا وبرنامجا للعمل يدعو جميع الأعضاء إلى إحراز التقدم بالنسبة لهذه المسائل.

وسوف تعقد الجمعية العامة في نهاية هذا الشهر حوارها الرفيع المستوى الأول بشأن تمويل التنمية. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بكفالة نجاح هذا الحدث. ذلك أنه سيتيح لنا إجراء تقييم لمتابعة الآليات التي أنشأها توافق آراء مونتيري. وقد نجح توافق آراء مونتيري لأنه يستند إلى شراكة خلاقة فيما بين الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. وقد أظهرت تلك المنظمات قدرا كبيرا من الالتزام بتنفيذ توافق آراء مونتيري، وأثبتت أن من الممكن أن تعمل معا، ضمن الولاية الخاصة بكل منها، على تحقيق هدف مشترك.

وليس ما نشهده سوى بداية حقبة جديدة من التعاون والتعاضد في الإجراءات المتسقة والفعالة التي يتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ برنامج مشترك لتمويل التنمية. ونرى أن هناك مجالا لمزيد من النهوض بهذه العلاقة من خلال إيجاد وتعزيز الشعور داخل جميع المنظمات المعنية بامتلاكها آليات المتابعة لتوافق آراء مونتيري. وينبغي أن نواصل إشراك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في مناقشاتنا الرامية إلى تحديد أفضل الطرق لكفالة أن تتجلى في آليات المتابعة روح مونتيري وأن تتفق هذه الآليات مع أهدافنا النهائية المشتركة.

وفيما يتعلق باللجنة الثانية، لدينا اقتناع بأنه يلزم أن ندرس كيفية عملها من أجل زيادة صلة السياسات بالواقع والأثر الذي تحدثه مداولات اللجنة إلى أقصى حد. وعلينا التزام بصفة خاصة، وفقا للقرار ٢٧٠/٥٧ باء بأن ننظر في برنامج اللجنة الثانية المحدد في مرفق هذا القرار ونتخذ قرارا بشأنه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد عرض الاتحاد الأوروبي بالفعل رؤيته لما يرى أن تكون عليه إعادة تنظيم الأعمال. ونحن نشترك في هذه المناقشات بفكر منفتح ولكن بهدف واضح يتمثل في تعزيز دور الأمم المتحدة.

وأشار قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء أيضا إلى ضرورة تعزيز اتساق الأمم المتحدة بالتشجيع على التفاعل والتنسيق بشكل أقوى بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تؤدي لمزيد من التشاور بين الرئيسين وبين مكتبي الجمعية والمجلس. كذلك يلزم أن نكفل لأعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة مزيدا من التركيز والتناسق والوضوح والأهمية السياسية بتنفيذ ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، يلزم أن نلقي نظرة على التفاعل بين مختلف اللجان، مسترشدين في ذلك برؤية سياسية.

وقد جرى التشديد على التوافق العريض في الآراء بشأن الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنسيق على نطاق المنظومة وفي تعزيز التنفيذ والمتابعة بشكل متكامل ومنسق للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على ضوء توجيه السياسات المنبثق من مؤتمر قمة الألفية وتوافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المعقودة في تموز/يولية الماضي أن ينتهي من إعداد قائمة بالمسائل المواضيعية المترابطة وبرنامج العمل المتعدد السنوات قبل دورته الموضوعية القادمة في عام ٢٠٠٤.

ووجهت الجمعية العامة في مداولاتها الدعوة أيضا للجان الوظيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للإسهام بنشاط في تقييم المسائل المواضيعية المتعددة القطاعات. وقد طُلب إلى مختلف اللجان أن تستعرض أساليب عملها، ونعقد آمالا كبيرة على النتائج. فالطريق الجديد الذي تسير فيه لجنة التنمية المستدامة على سبيل المثال يظهر كيف يمكن للإبداع أن يؤدي إلى زيادة في تركيز العمل على الأهداف وإنتاجيته، مما يبقي الأمم المتحدة محطا لمبادرات واهتمام الحكومات والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وفي هذا الصدد، نرى أن تنظر اللجان الوظيفية في القرار ٢٧٠/٥٧ باء بجدول زمني مختلف. إذ أن الأمر سوف يستغرق عامين على الأقل، وفقا لتقرير الأمين العام، قبل أن نستطيع فهم ما تم عمله. ونرى أنه ما دام هناك توافق آراء بشأن المضي في اتجاه معين، يجب أن تنفذ القرارات بسرعة وكفاءة.

وسيتطلب تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية وأهداف المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة اهتماما سياسيا متصلا وشعورا قويا بالالتزام وتفانٍ لا يتزعزع على كل من الصعيد الوطني والدولي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المؤتمر الكبير الذي سينعقد في عام ٢٠٠٥ سيعزز إرادتنا المشتركة في التركيز على التنفيذ استنادا إلى استعراض شامل للتقدم المحرز. وكما سبق أن أشرنا ننتظر من الأمين العام أن يقدم مزيدا من المقترحات عن تكوين هذا الحدث للجمعية العامة العام المقبل. ونرى في نفس الوقت أن تشرع الأمانة العامة في التحضيرات اللازمة لكي تزود الأعضاء بتقييم شامل لما تم تحقيقه من نتائج الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في تنفيذ إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة.

السيد قمر (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أخاطب هذا المحفل الجليل بشأن موضوع له أهميته هو التكامل والتنسيق في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها.

وأود في البداية أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وقد رحب وفد باكستان باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٧٠/٥٧ باء بشأن المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات. ونطالب بتنفيذه فورا وعلى الوجه الأكمل.

أدّت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مر السنين دورا هاما بإسهامهما في إعداد الإطار المعياري العالمي الاقتصادي والاجتماعي الذي انبثق عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في التسعينات. وحان الوقت الآن للانتقال من السياسة إلى التنفيذ. ويسعدنا تحقيقا لهذه الغاية أن يكون تركيز المقررات الواردة في القرار ٢٧٠/٥٧ باء على التنفيذ.

ومن دواعي سرورنا أن ننوه بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمسؤولية الرئيسية في أن يشكّل

المنتدى المركزي على نطاق المنظومة للتنسيق ولاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات وتقييمه سنويا. ويتطلع وفد باكستان إلى المشاركة في المناقشات الرامية لإعداد برنامج عمل متعدد السنوات للشق التنسيقي من أعمال المجلس، مع مراعاة المسائل المواضيعية المشتركة بين نتائج المؤتمرات فضلا عن المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء. ونرى أنه وصولا إلى النتائج المثلى يجب أن تضطلع اللجان الوظيفية بعملية الاستعراض الموضوعي. وينبغي أن يكون عمل اللجان الوظيفية تحليليا ويجب أن يبرز المسائل التنسيقية الرئيسية المتعلقة بموضوع الجزء التنسيقي. وكما هو الحال فإن موضوع الجزء الرفيع المستوى سيرتبط بموضوع الجزء التنسيقي، مما يبشر بمزيد من التعاضد والمتابعة الفعالة.

وينبغي أن يجري رصد تنفيذ الالتزامات بالنسبة لجميع المسائل وأن يستند إلى المؤشرات المتفق عليها من خلال العملية الحكومية الدولية. ولعلي وأنا بصدد هذا الموضوع أشدد على ضرورة تبسيط آليات الإبلاغ التي تستخدمها الحكومات الوطنية والمواءمة بينها.

ومن دواعي ارتياحنا بصفة خاصة تأكيد الجمعية العامة على ضرورة إجراء استعراض منتظم للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة.

وشددت الجمعية أيضا على الحاجة إلى مؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الهدف المتعلق بإقامة شراكة عالمية.

إضافة إلى ذلك، نرحب بقرار عقد مناسبة كبيرة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ تهدف إلى إجراء استعراض شامل للتقدم الذي أحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية. ونؤيد تأييدا كاملا النقاط التي شدد عليها ممثل المغرب، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والتي تتمثل في أن الاستعراض ينبغي أن يتم على نحو متوازن من حيث التزامات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على التوالي. وفي الحقيقة، سيكون عقد مؤتمر قمة عالمي في عام ٢٠٠٥ مناسبة لإجراء استعراض عالمي لتنفيذ نتائج المؤتمرات، بما فيها نتائج مؤتمر قمة الألفية. ونأمل أن تستهل رئاسة الجمعية العامة العملية التحضيرية في وقت مبكر لضمان نجاح هذه القمة. ونحن نتطلع إلى المشاركة في المداولات بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه المغرب في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

منذ التسعينات، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في ميدان التنمية – مثل قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – بهدف تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي العام في جميع البلدان، خاصة البلدان النامية. وقد حددت مؤتمرات القمة وهذه المؤتمرات أهدافا وغايات للتعاون الدولي من أجل التنمية. وإيجاد وسائل للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونرحب باتخاذ الأمم المتحدة في العام الماضي خطوة هامة إلى الأمام في جهودها الرامية إلى تكامل وتنسيق أعمال المتابعة بتشكيل فريق عامل مخصص في إطار الجمعية العامة. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٧٠/٥٧ باء، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

التي حددت أهدافا ومجالات تركيز معينة، وحددت أدوار الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة. وكانت تلك نقطة بداية جيدة لتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة على نحو شامل ومتوازن. وفي هذا السياق، أحطنا علما بالتقرير الذي قدمه الأمين العام (A/58/359) عن تنفيذ القرار ٥٧/٢٧٠ باء. ونعرب عن تقديرنا للاقتراحات المفيدة التي قدمها الأمين العام.

أود أن أشير إلى نقطتين بشأن أسلوب تنفيذ القرار المعني بمتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

أولا، كون القرار ينحو منحا عمليا وكونه يعطي الأولوية للتنفيذ مسألتان هامتان للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وقد كانت التنمية – خاصة تنمية البلدان النامية – الموضوع المشترك بين جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، يشكل التخلف عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ هذه النتائج. وينبغي أن تلتزم الأمم المتحدة بالأهداف والمبادئ الإنمائية وعمليات توافق الآراء المتعلقة بالتنمية التي تم التوصل إليها في تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة؛ وأن تغير بصورة أساسية النزوع إلى تقديم صنع السلام على التنمية؛ وأن تعطي اهتماما متساويا لتعزيز التنمية وصون السلم؛ وإرساء ثقافة التنمية؛ وتعزيز وكالات التنمية؛ وضمان توفير الموارد للتنمية. ولتحقيق هذه الغاية، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، أن تراعي، في صياغة المواضيع المشتركة بين القطاعات، مراعاة كاملة شواغل البلدان النامية – مثل المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والوصول إلى الأسواق واستئصال الفقر – لتتسنى معالجة الأهداف الإنمائية بفعالية وتحقيقها على نحو شامل ومتضافر ومتوازن.

ثانيا، إن تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة وتعزيز تماسك وتنسيق السياسات الإنمائية الدولية سيضمنان تنفيذ القرار. وفي تنفيذ الأهداف والغايات الإنمائية الدولية، توجد أدوار هامة ولكنها مختلفة للأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية – مثل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والصناديق والبرامج ذات الصلة. ويتعين على الأمم المتحدة وعلى هذه المؤسسات أن تعزز تماسك وتنسيق سياساتها للربط على نحو أفضل بين السياسات والمشاريع الإنمائية ولتعزيز تماسك وتنسيق السياسات الإنمائية الدولية. ولذلك، نعرب عن تقديرنا للحوار المنتظم بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا، من شأن إجراء إصلاح أكثر شمولا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع الأساس للتعاون من أجل التنمية على نحو أكثر جدوى. ولتحقيق التكامل والتنسيق بشكل أفضل بين جهود الأمم المتحدة في هذا المجال، وفر القرار ٥٧/٢٠٧ باء للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفنية عددا من تدابير الإصلاح، مثل الآليات اللازمة لاستعراض متابعة تمويل التنمية، وتبسيط جدول أعمال اللجنة الثانية، وعقد اجتماعات مشتركة بين اللجنتين الثانية والثالثة، وتحسين أساليب عمل اللجان الفنية. إن الإصلاح يؤدي إلى الكفاءة والفعالية والقدرة على الاستجابة.

نحن نرحب بالاقتراحات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وندعمها. وأود هنا أن أشدد على نقطتين. أولا، إن إصلاح اللجنة الثانية والإصلاح في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها. وينبغي أن تراعى اعتبارات التنسيق والشمول في مختلف تدابير الإصلاح برمتها. ثانيا، إن الهدف النهائي للإصلاح هو تقوية عمل

الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية، وليس إضعافه؛ وتقوية المسؤولية الحكومية بدلا من الاستعاضة عنها بالشراكة؛ وتوسيع حق البلدان النامية في المشاركة في صنع القرارات وليس إلغاء هذا الحق؛ وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في التعاون الدولي وفقا لقواعد النظام الداخلي ذات الصلة، بدلا من عدم اتباع أية قواعد.

أخيرا، نحن نؤيد أحكام القرار ٢٧٠/٥٧ باء، التي تنص على أن تُقيم آليات المراجعة التلقائية التي تتم كل خمس سنوات وعشر سنوات بالنسبة لعدد من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. ونؤيد أيضا أن تعقد الأمم المتحدة مناسبة كبيرة في عام ٢٠٠٥ لتستعرض على نحو شامل التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. وأود أن أكرر القول إنه نظرا لأن عام ٢٠٠٥ – وهو عام رئيسي بالنسبة للأمم المتحدة – سيشهد أيضا استعراض نتائج مؤتمر قمة الألفية والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، فإنه ينبغي للأمم المتحدة إجراء مشاورات مبكرة لتحديد مستوى وشكل تلك الاجتماعات الرفيعة المستوى ومحور تركيزها، والعلاقات المتبادلة فيما بينها.

ونحن مستعدون لمواصلة تعزيز تعاوننا ومشاوراتنا مع مختلف الأطراف في بذل جهد مشترك لتكون أعمال المتابعة التي تقوم بها الأمم المتحدة ناجحة ومتكاملة ومنسقة.

السيد مصطفى (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بقرار الجمعية العامة إدراج النظر في هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

تعقد معظم المؤتمرات ومؤتمرات القمة بدافع الرغبة في مناقشة المواضيع الهامة ذات الاهتمام المشترك واستكشاف حلول للمشاكل.

ونحن نولي أهمية كبيرة لتنفيذ قرارات وأهداف جميع مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومن الحتمي إنشاء آليات رصد فعالة لكفالة أن تحقق المؤتمرات ومؤتمرات القمة أهدافها ومقاصدها المنشودة.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة. فقد ساعدنا التقرير في التعرف على العناصر الأساسية لإطار العمل والتي تتسم بأهمية رئيسية في تكامل عمليات المتابعة، على نحو ما توقعه القرار ٢٧٠/٥٧ باء الذي اتخذته هذه الهيئة قبل أربعة أشهر. ويبرز التقرير أيضا قضايا تتطلب اهتمامنا الفوري. ومن جانبه ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، من خلال جزئه المتعلق بالتنسيق، على دوره في هذا الصدد، مراعيا مهمته الحيوية المتمثلة في الترويج لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

وقد خضعت مسألة العناصر الأساسية لإطار العمل والتي تتسم بأهمية رئيسية في تكامل عمليات المتابعة لبحث شامل أثناء المداولات المؤدية إلى اتخاذ القرار ٢٧٠/٥٧ باء وأثناء المناقشات التي عقدت خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣. لذلك، يعتزم وفد بلدي عرض القضايا المتعلقة بإجراءات التنفيذ التي أشار إليها التقرير.

لقد حدد الأمين العام ثلاثة أنماط من إجراءات التنفيذ: أولا، الأنشطة الجارية التي تحتاج إلى تعزيز؛ وثانيا، القرارات التي ستتخذ بشأن تنفيذ أحكام محددة في القرار؛ وثالثا، مسألة الاستعراضات المستقبلية وفي ما يتعلق بتعزيز الأنشطة الجارية، ركز القرار ٢٧٠/٥٧ باء على ضرورة إنشاء رابط أقوى بين توجيهات السياسات والأنشطة التشغيلية. ونحن نتفق مع ملاحظة أن الهيئة الحاكمة تتحمل

مسؤولية كفالة إدماج قرارات السياسات ذات الصلة ضمن برنامج عمل المنظمات المعنية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل المجالس التنفيذية للوكالات والصناديق والبرامج المعنية جهودا أكثر تضافرا لكفالة قدر أكبر من التماسك في الأنشطة التي تنفذها سعيا إلى تحقيق أهداف برامجها المختلفة بما يتوج في نهاية المطاف بتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة تنفيذا متكاملا ومتناسقا. ونحن متفقون أيضا وتأكيد الجمعية العامة على ضرورة المضي في الترويج للتنسيق والتعاون على مستوى المنظومة بأسرها في ما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية، وذلك من خلال عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية.

ويتضح لوفد بلادي أنه يتعين بالضرورة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ معظم أنشطة المتابعة من خلال لجانه الفنية المختلفة، وهي الهيئات التي عهد أساس إليها، بل وفي بعض الأحيان أنيط تحديدا بها، مسؤولية استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها. وفي هذا الصدد، تقع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية كفالة أن تعمل اللجان الفنية على نحو منسق وخاصة حينما تتخذ قرارا بشأن القضايا المواضيعية التي ستنظر أجهزته المختلفة فيها. وفي هذا الصدد، يشيد وفد بلدي بشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عقد اجتماعات مشتركة بين مكاتب لجانه الفنية المختلفة وبين اللجان الفنية والمجلس نفسه وذلك حتى قبل اتخاذ القرار ٢٧٠/٥٧ باء. ومن شأن هذه الاجتماعات أن تثبت أنها ذات قيمة عالية حيث أنها ستتيح الفرصة للرؤساء المختلفين المعنيين لمناقشة برامج عملهم المتعددة السنوات ولا سيما أثناء المداولات بشأن القضايا الموضوعية لفترة جديدة. وبوصف بلدي أحد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكرر وفد بلادي كامل دعمه والتزامه بالعمل مع أعضاء آخرين لكفالة نجاح محاولاتنا.

ومن خلال القرار ٢٧٠/٥٧ باء، طلبت الجمعية أيضا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع برنامج عمل متعدد السنوات لجزئه المتعلق بالتنسيق في موعد لا يتخطى عام ٢٠٠٤. وينتظر من مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستهل عقد مشاورات بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بغرض التوصل إلى قرار قبل بداية دورته الموضوعية في العام نفسه. ومع ذلك، فحيث أن العديد من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمدت برامجها المتعددة السنوات قبل اتخاذ القرار ٢٧٠/٥٧ باء بوقت طويل، نرى أنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبدأ في تأدية دوره في هذا الصدد بالنظر في مسألة مواضيعية تنطوي على أعرض قطاع ممكن من عمل أجهزته المختلفة. وينبغي أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض هذه المسائل المواضيعية إلى حين فراغ لجانه الفنية من برامج عملها الحالية المتعددة السنوات. وآنذاك، يمكن تبسيط برامج العمل المتعددة السنوات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية بحيث يمكنها النظر في مسائل مواضيعية متعددة القطاعات معينة مشتركة لكل جهاز.

ومن هذا المنطلق، يود وفد بلادي أن يؤكد أنه ينبغي إنجاز هذا الاستعراض للمسائل الشاملة للقطاعات بصورة منصفة ومتوازنة مع مراعاة الميل إلى تجاهل النظر في المسائل الاجتماعية المشار إليها بمصطلح بديل هو القضايا السهلة عند مضاهاتها بالقضايا التي تتضمن جانبا اقتصاديا أو تنمويا. ويجب أن نتذكر أن التنمية الاقتصادية المحدودة، في البلدان النامية على وجه الأخص، قد تؤدي إلى وضع قد لا يمكن في ظل تنفيذ السياسات الاجتماعية تنفيذا فعالا على نحو يمنع تحقيق الأهداف المحددة في الوثائق الختامية المختلفة

لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها. بذا، ينبغي عدم إغفال أهمية تناسق وتضافر الحتميات الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكد وفد بلدي مجددا التزامه بتنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها المختلفة، ويتعهد بتقديم تأييده الكامل للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال المجلس للجانه الفنية المختلفة، في دعم وإنجاز جميع أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قمتها.

السيد شاف (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد شاركت سويسرا بفعالية في مداولات الفريق العامل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم العمل الهام الذي أنجزه الفريق، نرى أن التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها أساسا مرجعيا للقيام بعملية متابعة منسقة من هذا النوع، لم يكن في مستوى التوقعات التي أعرب عنها عند اعتماد إعلان الألفية. أضف إلى ذلك أنه غدا من الواضح، رغم قناعة سويسرا بضرورة تغطية عملية المتابعة المنسقة لجميع المؤتمرات الرئيسية، أن المسائل التي تعالجها هذه المؤتمرات لم تدمج بعد بصورة ملموسة سواء في السياسات أو في المؤسسات.

بيد أن سويسرا تشعر بالارتياح للمقررات المتخذة بشأن أساليب عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحسين أداء أجهزته الفرعية، بما في ذلك اللجان الفنية، وكذلك للمقترحات المتعلقة بالجمعية العامة، وخصوصا تلك المتعلقة بلجنتيها الثانية والثالثة. فكل جهاز مسؤول بنفسه عن تحسين فعاليته وتنسيق أعماله تنسيقا أفضل، بغية الوفاء الكامل بخطط العمل التي صاغتها المؤتمرات الرئيسية وبأهداف الألفية.

وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن من الأهمية بمكان التركيز على النقاط التالية: إضفاء مزيد من المرونة على برامج العمل المتعددة السنوات للمجلس ولجانه الفنية؛ وزيادة كفاءة أساليب العمل وزيادة التنسيق بين جدول أعمال المجلس وجداول أعمال لجانه الفنية؛ وإعادة تنظيم جدول أعمال اللجنة الثانية وتبسيطه؛ وتحسين التنسيق فيما بين مختلف مكاتب الأمانة العامة؛ وتقديم جميع اللجان الفنية تقاريرها بانتظام عن عملية المتابعة المتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة؛ وتحسين التنسيق على جميع الصعد فيما بين جميع الجهات الفاعلة بما فيها الحكومات والمنظمات الدولية – ولا سيما الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية – والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

على صعيد آخر، نقر بسلامة ملاحظات الفريق العامل بشأن أهمية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمرات ومؤتمرات القمة. بيد أن ثمة حدودا للموارد المتاحة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية في إنجاز التزامات إعلان الألفية. لذا يتعين علينا أن نأتي بحلول جديدة وابتكارية. وفي هذا الصدد، تؤيد سويسرا ما يبذله الأمين العام من جهود لجعل الأمم المتحدة مفتوحة أمام الجهات الفاعلة الجديدة والشركاء الجدد ممن بإمكانهم أن يأتوا بقدرات وموارد جديدة.

وتؤمن سويسرا – من دون أن ترى أي ضرورة لإعادة هيكلة أسس النظام الحالي المتعدد الأطراف – أن توافق مونتيري، وبصورة أكثر تحديدا الفصل الثامن منه يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، مسلمة في الوقت نفسه بضرورة تعاون جميع الأطراف المعنيين على إنجاز أهداف الألفية. وفي رأينا أن الدور المحدد للأمم المتحدة في سياق

متابعة عملية مونتيري يتمثل في الإسهام في تحسين التعاون والشفافية والتنسيق بين الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، فضلا عن المؤسسات المتعددة الأطراف. وترى سويسرا أن المسائل المحددة التي أثيرت لدى متابعة عملية مونتيري ينبغي معالجتها في إطار اللجنة الثانية، وهي تتطلع إلى المشاركة في المناقشات التي ستجرى خلال الأسابيع المقبلة.

السيد العياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود الوفد التونسي، بادئ ذي بدء، أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المغرب نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأن يعبر عن شكره لزميلنا عبد الله بن ملّوك الذي قدم ذلك البيان.

إن بلدي يرحب بالمناقشة الجارية اليوم بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. وقد شدد معظم الدول الأعضاء في المناقشة العامة التي جرت خلال الدورة الحالية على الأهمية التي توليها لتنفيذ التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدت خلال التسعينات وفي مطلع الألفية الجديدة بهدف استئصال شأفة الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

وقد أثارت تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية وقمة جوهانسبرغ المعنية بالتنمية المستدامة، الكثير من التوقعات لدى المجتمع الدولي، وخاصة وسط البلدان النامية التي كانت تأمل أن ترى، في نهاية المطاف، حلول نظام اجتماعي واقتصادي مستقر ومنصف وموحد.

لقد اختطت لنا تلك الأحداث بكل فعالية مسارا نسلكه جميعا من أجل محاربة الفقر، والنهوض بالتنمية وكفالة إحلال السلام واستتباب الأمن وسيادة العدالة. كما أنها وفرت الفرصة لتحديد المعالم الأساسية لقيام شراكة عالمية من أجل تحقيق هذه الأهداف والتعهد بالتزامات تجاه تلك الشراكة.

وبالرغم من هذه الالتزامات يجب أن نقر بأن العديد من الأهداف الإنمائية التي نص عليها إعلان الألفية لن يتسنى تحقيقه في بلدان عديدة. بل إننا نشهد اليوم تزايدا في عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر، وخاصة في أفريقيا التي يشكل فيها تحقيق هذه الأهداف التحدي الأكبر. ولذلك علينا أن نركز الاهتمام على الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار عملية للتنفيذ والمتابعة تتسم بالحيوية والانتظام وتقوم على أساس النتائج، وتتجنب الازدواجية والهدر في الجهود المبذولة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتصميم الأمم المتحدة على إحراز نتائج ملموسة. وإننا نرى أن اتخاذ الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ القرار ٢٧٠/٥٧ باء بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يتسم بأهمية خاصة لأنه يعكس الوعي بضرورة الحفز على اتباع سياسات نشطة لتشجيع تنفيذ ومتابعة هذه الالتزامات. وقد حددت الجمعية في ذلك القرار الأدوار التي ستؤديها الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ هذه الالتزامات، وذلك كله في سياق شراكة تستلزم من كل طرف النهوض بالعبء الخاص به.

إن الجميع يدرك أن المسؤولية الأساسية عن إنجاز هذه الأهداف تتحملها البلدان النامية، لكن من الواضح أيضا، في ظل تشابك الاقتصادات القطرية والنظام

الاقتصادي العالمي، أن ما تبذله تلك البلدان من جهود يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مساعدة الشركاء في البلدان المتقدمة النمو، لأنه لن يتسنى لمعظم تلك البلدان إحراز أي نجاح بمفردها. ويعتمد نجاح البلدان النامية أيضا على تهيئة مناخ اقتصادي دولي موات لها.

وقد أكدت الجمعية العامة تأكيدا تاما دور مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ نتائج المؤتمرات، وذلك في القرار المذكور آنفا، الذي دعا إلى تعزيز مساهمتها في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤامرات القمة. وكان الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، الذي عقد في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حدثا هاما في استعراض التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت في تنفيذ توافق آراء مونتيري. ونحن نعتقد أن ذلك الاجتماع سوف يسهم إسهاما فعالا في تعزيز تعاون المجلس للاقتصادي والاجتماعي مع الشركاء الرئيسيين في واشنطن العاصمة وجنيف. وعلاوة على ذلك، سيمكننا الحوار الرفيع المستوى الذي سيعقد في يومي ٢٠ و ٣٠ تشرين/أكتوبر، سيمكننا من التفكير على نحو أعمق بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بترجمة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري إلى أعمال ملموسة.

فيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ترحب تونس بتأكيد ضرورة تعزيز تلك الهيئة البالغة الأهمية، المعهود إليها بتعزيز تنسيق وتماسك السياسات وبتنفيذ المتابعة الشاملة المنسقة للمؤتمرات الدولية الكبرى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.ونحن نولي أيضا أهمية كبرى للدور الذي تقوم به اللجان الفنية، مثل لجنة التنمية المستدامة، وندعو إلى تعزيز علاقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع اللجان الإقليمية. وبالإضافة إلى هذا، ندعو إلى دعم الأطر الإنمائية المنشأة على المستوى الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

علاوة على ذلك، يود الوفد التونسي أن يبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة الأنظمة الإحصائية الوطنية، لكن يجب أن يصاحب ذلك تقدم في وضع المؤشرات الدولية التي ستمكننا من تقييم أوضاع ونتائج خطط التنفيذ الوطنية بشكل أفضل.

إن اتساع نطاق المشاكل وتعقد العقبات التي يجب أن تتغلب عليها البلدان النامية يتطلبان أن نكون أكثر إصرارا وأن نكرس مزيدا من الموارد – على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء – لضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستقرة والمستدامة لتلك البلدان.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية، بالرغم من الجهود التي تبذل لاستخدامها على نحو أفضل، لا تزال في انخفاض. ويجب على البلدان المانحة أن تحترم التزاماتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي الوطني. وزيادة هذه المعونة هامة أيضا لتحقيق أقصى قدر من النجاح والفعالية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، نؤكد دور صناديق الأمم المتحدة وبرامجها – وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – في دعم جهود البلدان النامية، وبخاصة من أجل القضاء على الفقر، وكذلك الحاجة إلى ضمان تمويل تلك الصناديق والبرامج بطريقة أكثر تأكيدا وقابلية للتوقع.

ويجب أن يكون تخفيف الديون أكبر قدرا وأكثر سرعة. ومن الأساسي أيضا تيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية وتحسين فرصها في الوصول، مما يتطلب خفض الإعانات المالية الزراعية وإلغاء الحواجز الجمركية. ومن الأساسي أيضا تيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة نشطة في عملية صنع القرارات التي تقوم بها المنظمات الدولية الكبرى – ليس فقط الأمم المتحدة، وإنما أيضا منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويعتقد الوفد التونسي أن مما له أهمية قصوى إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ونحن نرحب بإدراج بند بعنوان ''التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما'' في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة.

أخيرا، نود أن نؤكد أهمية تنظيم مؤتمر قمة في سنة ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ كل الالتزامات المقطوعة في إعلان الألفية على أساس تقرير الأمين العام. ونعتقد أن من الضروري بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة هذا بأسرع وقت ممكن.

إن تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي هو الطريق الوحيد الذي سوف يؤدي إلى عالم أفضل. فلنعمل معا لمواجهة تحديات التخلف الاقتصادي، والعوز، والمرض، وسوء التغذية. ولنعمل هذا من أجل ١,٢ بليون من البشر الذين يعيشون على نحو مؤلم بأقل من دولار واحد يوميا، ومن أجل البشر البالغ عددهم ٨٤٠ مليونا الذين يعانون من الجوع، ومن أجل الناس البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٤ فرد – كثير منهم من الأطفال – الذين يموتون جوعا كل يوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.